مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩٢٢٥

الإثنين، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة كمبوج	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيد مايذن
	البرازيل	السيدة أغيار باربوزا
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيدة كومبي ميسامبو
	غانا	السيدة كيسي أنتوي
	فرنسا	السيد أولميدو
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد سانشيس كيسليتش
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة سيبد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود

جدول الأعمال

عدم الانتشار

التقرير الرابع عشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)

رسالة مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسّر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2022/919)

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسّر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2022/937).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

التقرير الرابع عشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2022/912)

رسالة مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسّر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2022/919)

رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسِّر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2022/937)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو ممثلي ألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ وسعادة السيد سيلفيو غونزاتو، القائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية: الوثيقة S/2022/912، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥)؛ و S/2022/919، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)؛ و S/2022/937، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات كل من: السيدة روزماري ديكارلو، والسيد غونزاتو، والسفير فيرغل مايذن، الممثل الدائم لأيرلندا بصفته ميسِّر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وأعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لإحاطة مجلس الأمن بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

لقد أظهر الاتفاق على الخطة وإقرارها من جانب المجلس وحدة الهدف بين المشاركين فيها. وتدعم كل من الخطة والقرار أهدافنا المشتركة المتمثلة في عدم الانتشار النووي والأمن الإقليمي، بطريقة تحقق فوائد اقتصادية ملموسة للشعب الإيراني. وفي حزيران/يونيه الماضي (انظر S/PV.9085)، أعربتُ للمجلس عن الأمل في أن تسود الدبلوماسية. وللأسف، وعلى الرغم من الجهود الدؤوبة التي بذلها المشاركون في الخطة والولايات المتحدة منذ نيسان/أبريل ٢٠٢١ لحل الخلافات المتبقية، لم تعد الولايات المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية بعد إلى التنفيذ الكامل والفعال للخطة. وبعد ستة أشهر، يبدو أن مساحة الدبلوماسية تتقلص بسرعة.

ومما يؤسف له أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أبلغت، منذ آخر جلسة عقدها المجلس بشأن هذه المسألة، عن اعتزام إيران تركيب أجهزة طرد مركزي جديدة في محطة نطنز لتخصيب الوقود وإنتاج المزيد من اليورانيوم المخصّب بنسبة تصل إلى ٦٠ في المائة في محطة فوردو لتخصيب الوقود.

ولئن لم تتمكن الوكالة من التحقق من مخزون اليورانيوم المخصّب في البلد، فإنها تقدر أن إيران تحتفظ الآن بمخزون إجمالي من اليورانيوم المخصب يزيد بنسبة ١٨ أضعاف على الكمية المسموح

بها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. ويشمل ذلك كميات مثيرة للقلق من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠ في المئة و ٦٠ في المئة.

وكررت الوكالة التأكيد على أن قرار إيران بوقف تنفيذ التزاماتها المتصلة بالمجال النووي بمقتضى خطة العمل الشاملة المشتركة قد أثر بشكل خطير على أنشطتها المتعلقة بالضمانات. كما أفادت الوكالة بأنه كان لقرار إيران بإزالة جميع معدات الوكالة لأغراض أنشطة المراقبة والرصد في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة تداعيات سلبية على قدرة الوكالة على تقديم توكيدات بشأن الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي.

وفي ذلك الصدد، نهيب بإيران مرة أخرى أن تتراجع عن الخطوات التي اتخذتها منذ تموز/يوليه ٢٠١٩ والتي لا تتفق مع التزاماتها المتصلة بالمجال النووي بموجب خطة العمل. ونهيب مجددا بالولايات المتحدة أن تبادر برفع الجزاءات التي فرضتها أو بإلغائها، على النحو المبيَّن في الخطة، وبتمديد الإعفاءات المتعلقة بتجارة النفط مع إيران. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تعالج إيران الشواغل التي أثارها المشاركون في الخطة والدول الأعضاء الأخرى فيما يتعلق بالمرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وسأتناول الآن التدابير الواردة في المرفق باء للقرار، على النحو المبين في التقرير الثاني عشر للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٢٣١(٢٠١٥) (S/2021/912). أولا، فيما يتعلق بالأحكام المتصلة بالمجال النووي، لم تُقدم أي مقترحات جديدة إلى قناة المشتريات في الأشهر الستة الماضية. بيد أن المجلس قد تلقى ثمانية إخطارات، مقدمة عملا بالفقرة ٢ من المرفق باء، بشأن بعض الأنشطة المتصلة بالمجال النووي بما يتفق مع الخطة.

ثانيا، فيما يتعلق بأحكام القرار المتعلقة بالقذائف التسيارية، قدمت فرنسا وألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية وإسرائيل والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة معلومات إلى الأمين العام ومجلس الأمن تتعلق بإجراء إيران تجربتي طيران لمركبات إطلاق فضائية في حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. كما تلقينا معلومات عن صاروخ باليستي جديد كشفت عنه إيران في أيلول/سبتمبر من هذا العام. وتعكس المعلومات الواردة آراء متباينة بين تلك الدول الأعضاء بشأن ما إذا كانت عمليات الإطلاق تلك وغيرها من الأنشطة لا تتسق مع القرار.

ثالثا، درسنا المعلومات المتصلة بالفقرة ٤ من المرفق باء. وتتعلق هذه الفقرة بتوريد أو بيع أو نقل جميع الأصناف والمواد والمعدات والسلع والتكنولوجيا الواردة في وثيقة المجلس S/2015/546 إلى إيران أو منها. وتشمل تلك الوثيقة القذائف التسيارية، والقذائف الانسيابية، ونظم المركبات الجوية غير المأهولة الأخرى التي يبلغ مداها ٣٠٠ كيلومتر أو أكثر.

وفي الفترة المشمولة بالتقرير، قمنا بزيارة إلى المملكة المتحدة، بناء على دعوة من سلطاتها. وفحصنا أجزاء من قذائف انسيابية ضبطتها البحرية الملكية البريطانية في المياه الدولية جنوب إيران في أوائل عام ٢٠٢٢ زعم أنها نُقلت بطريقة تتعارض مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ولاحظنا العديد من أوجه التشابه بين هذه الأجزاء والأجزاء الأخرى التي تم فحصها سابقا وقيمناها على أنها من أصل إيراني. وتشمل الأجزاء المضبوطة مؤخرا تلك الأجزاء التي شوهدت في حطام قذيفة انسيابية استخدمها الحوثيون ضد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٢، وتلك التي ضبطتها الولايات المتحدة في عام ٢٠١٩. ولاحظنا أيضا علامات الشركة المصنعة في آب/أغسطس ٢٠٢٠ وحزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١ على ثلاثة من المحركات النفاثة الخمسة التي تم فحصها. وأخيرا، حددنا الشركات المصنعة للعديد من المكونات الفرعية، وأبلغتنا إحداها أنه تم تصدير الجهازين لاستشعار الضغط في أوائل عام ٢٠٢٠. ونواصل تتبع سلسلة التوريد الكاملة لها.

وفي هذه الفترة المشمولة بالتقرير، تلقينا أيضا رسائل من أوكرانيا وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بشأن عمليات نقل مزعومة لمركبات جوية بدون طيار من إيران إلى الاتحاد الروسي بطريقة لا تتسق مع الفقرة ٤ من المرفق باء. وطلبت البلدان الخمسة في رسائلها أيضا إجراء تفتيش.

ونفى الممثل الدائم لإيران أن يكون بلده قد وفر طائرات بدون طيار لاستخدامها في النزاع الدائر في أوكرانيا؛ كما أعرب الاتحاد الروسي عن قلقه البالغ إزاء طلبات هذه الدول الأعضاء. وتُحلل الأمانة العامة حاليا المعلومات المتلقاة، وستقدم تقريرا إلى مجلس الأمن بشأن أي نتائج، حسب الاقتضاء، في الوقت المناسب.

وأخيرا، فيما يتعلق بأحكام تجميد الأصول، تلقينا معلومات من أوكرانيا وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة تزعم أن بعض الطائرات بدون طيار التي نقلتها إيران إلى الاتحاد الروسي صنعها كيان مدرج في القائمة ٢٢٣١، وبالتالي نقلت بطريقة لا تتسق مع الأحكام ذات الصلة من المرفق باء. وتعكف الأمانة العامة أيضا على دراسة المعلومات المتاحة وستقدم تقريرا إلى المجلس، حسب الاقتضاء، في الوقت المناسب.

ولا يزال الأمين العام مقتنعا بأن تحقيق السلام والأمن الدائمين لجميع الدول الأعضاء يعتمد على الحوار والتعاون. وتظل استعادة خطة العمل الشاملة المشتركة حاسمة الأهمية لطمأنة المجتمع الدولي إلى الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي وللسماح لإيران بتحقيق إمكاناتها الاقتصادية الكاملة. ونشجع جميع الأطراف والولايات المتحدة على استئناف جهودها لحل المسائل المعلقة، خشية أن تهدر تماما المكاسب التي حققتها الخطة بعد سنوات من الجهود المضنية.

وفي الختام، أود أن أشكر سعادة السيد فيرغل مايذن وسلفه على قيادتهما طوال فترة عملهما كميسر للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وكذلك منسق الفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة على تعاوننا المستمر.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد غونزاتو.

السيد غونزاتو (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني مرة أخرى أن تتاح لي الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن في هذه الجلسة بالنيابة عن الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيد جوسيب بوريل فونتيليس، بصفته منسق اللجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة.

أعرب عن امتناني أولا للأمين العام أنطونيو غوتيريش والأمانة العامة على عملهما المتعلق بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ولا سيما التقرير المتعلق بهذا الموضوع (S/2022/912) الذي أعد لمناقشة اليوم. وأود أيضا أن أشكر السفير مايذن على دوره كميسر للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وعلى العمل الذي أنجزه لإبقاء الأعضاء على علم بالحالة الراهنة. وأود أيضا أن أشدد على الدور المهم الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها المنظمة الدولية الوحيدة المحايدة والمستقلة التي كلفها مجلس الأمن برصد تنفيذ التزامات عدم الانتشار النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة والتحقق منه.

في حزيران/يونيه الماضي، وصفنا جهود المفاوضات المكثفة لاستعادة خطة العمل الشاملة المشتركة التي قام بها جميع المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة، جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة، منذ نيسان/أبريل ٢٠٢١ (انظر S/PV.9085). وعقب هذه العملية واستنادا إلى كافة المواقف الرئيسية للمشاركين في المفاوضات، تمكن الممثل السامي للاتحاد الأوروبي في أوائل آب/أغسطس من تقديم نص توافقي يعكس فهمه للتوازن الأكثر واقعية فيما يتعلق باتفاق. ويحدد النص بالتفصيل الخطوات اللازمة لعودة الولايات المتحدة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة واستئناف إيران للتنفيذ الكامل لجميع التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. ومع ذلك، منذ ذلك الحين، أضافت التطورات الجديدة مستويات كبيرة من التعقيدات التي تجعل من الصعب جدا التوصل إلى اتفاق. ومع ذلك، لا يزال المنسق على اتصال وثيق مع جميع المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة والولايات المتحدة بشأن هذه المسألة.

ومنذ مناقشة التقرير السابق للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2022/490)، وثقت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدقة التسارع المثير لبالغ القلق في برنامج إيران النووي الذي يخالف بشكل خطير التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة.

وقد وثقت تقارير المدير العام المؤرخة ١٠ و ٢٢ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر توسيع عمليات التخصيب النووي الإيرانية وزيادة قدرتها. ويشمل ذلك زيادة تخصيب اليورانيوم عند مستوى ٦٠ في المائة في منشأتين وتشغيل المزيد من سلاسل أجهزة الطرد المركزي المتقدمة فيما يجري تركيب أجهزة أخرى.

وأود أيضا أن أُذكر بأن قرار إيران الأحادي الجانب في حزيران/يونيه ٢٠٢٢ بوقف تشغيل جميع معدات المراقبة والرصد الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ذات الصلة بخطة العمل الشاملة المشتركة زاد من تفاقم المخاوف القائمة من أنه اعتبارا من ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٢١ فصاعدا، تأثرت بشدة أنشطة التحقق والرصد التي تقوم بها الوكالة نتيجة لقرار إيران وقف تنفيذ تدابير الشفافية على النحو المتوخى في الخطة، بما في ذلك البروتوكول الإضافي. ويتعين على إيران، التي رهنت إبرام اتفاق بشأن إحياء الخطة بتسوية مسائل الضمانات المعلقة، أن تتعاون تعاونا كاملا مع الوكالة.

وما زلنا ندرك تماما أن إيران واجهت، ولا تزال تواجه، عواقب اقتصادية سلبية خطيرة جدا في أعقاب انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل وإعادة فرض الولايات المتحدة للجزاءات الانفرادية التي سبق رفعها، وهو ما نأسف له بشدة. ومنذ مناقشتنا الأخيرة في حزيران/يونيه، فرضت الولايات المتحدة جزاءات إضافية متعلقة بالمجال النووي على إيران، بما في ذلك في مجال النفط والبتروكيماويات. ولا يزال إحياء الخطة هو السبيل الوحيد لإيران لجني الفوائد الكاملة منها وبلوغ كامل إمكاناتها الاقتصادية، لأن استئناف العمل بالخطة سيؤدي إلى رفع شامل للجزاءات من شأنه أن يشجع المزيد من التعاون من قبل المجتمع الدولي بأسره مع إيران.

وأذكر في هذا السياق بأن الاتحاد الأوروبي قد رفع جميع جزاءاته الاقتصادية والمالية المتعلقة بالمجال النووي منذ يوم تنفيذ خطة العمل، ولا يزال هذا هو الحال. وأود أيضا أن أوضح أن تدابير الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالقمع غير المقبول للاحتجاجات في إيران خلال الأشهر الماضية والدعم العسكري الإيراني لروسيا لا تندرج ضمن نطاق الخطة.

وبالإضافة إلى التقدم المحرز في البرنامج النووي الإيراني، فإن الاتحاد الأوروبي قلق للغاية بشأن دعم إيران العسكري للحرب العدوانية الروسية في أوكرانيا، بما في ذلك من خلال تسليم طائرات مسيرة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي التصدي لذلك، حسب الاقتضاء، ولا سيما أنه يؤثر أيضا على تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أشار مجلس الاتحاد الأوروبي إلى أن أي نقل لطائرات مسيرة مقاتلة وقذائف من إيران وإليها من دون إذن مسبق من مجلس الأمن هو انتهاك للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وفي تلك المناسبة، أكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعمه للعمل الجاري الذي يقوم به فريق الأمانة العامة للأمم المتحدة المسؤول عن رصد تنفيذ القرار. وأشار الاتحاد أيضا إلى أن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) يدعو إيران إلى عدم القيام بأي نشاط يتصل بالقذائف التسيارية المصممة لتكون قادرة على إيصال أسلحة نووية، بما في ذلك تنفيذ عمليات إطلاق باستخدام التكنولوجيا التسيارية.

وواجهت عملية إبرام اتفاق وإعادة خطة العمل إلى مسارها تحديا خطيرا بسبب التطورات المختلفة خلال الأشهر القليلة الماضية، كما سبق توضيحه. ومع ذلك، سأكون صريحا: إن الممثل السامي لا يرى أي بديل مستدام. وإذ أردد ما ورد على لسان الأمين العام في تقريره، أؤكد من جديد أن الدبلوماسية واستئناف التنفيذ الكامل للخطة لا يزالان الخيار الأفضل لمنع إيران من تطوير سلاح نووي. وهذا أيضا أمر أساسي لأمن المنطقة بأسرها ويبقى في مصلحتنا المشتركة الأساسية.

ولمدة عامين تقريبا، حُرمت الوكالة من جزء أساسي من معرفتها بأنشطة إيران بشأن كامل دورة الوقود النووي الإيرانية. وأُذكر بأن البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة لإيران، الذي عزز بشكل كبير القدرات القانونية للوكالة فيما يتعلق بالتحقق، لا يمكن تطبيقه إلا في إطار التنفيذ الكامل لخطة العمل. وعلاوة على ذلك، وبينما لا يلقى الاتفاق سوى اهتمام ضئيل، فإن برنامج إيران يتقدم بسرعة مع ما يترتب على ذلك من آثار لا رجعة فيها تتعلق بالانتشار، ولا سيما في مجال البحث والتطوير. ويثير الجمع بين التقدم النووي

المستمر لإيران وتقلص وضوح برنامجها شواغل أكثر من أي وقت مضى.

لا تزال قناة المشتريات، وهي ميزة أخرى لخطة العمل الشاملة المشتركة، تعمل بكامل طاقتها. وتظل القناة آلية حيوية للشفافية وبناء الثقة. فهي تعطي ضمانات للدول الأعضاء والقطاع الخاص بأن عمليات نقل السلع والخدمات النووية وتلك ذات الاستخدام المزدوج تتماشى تماما مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) والخطة.

ولكل هذه الأسباب، أكد مجلس الاتحاد الأوروبي من جديد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر التزامه بالتنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل بعد إحيائها ودعمه المستمر لذلك. ودعا جميع البلدان إلى دعم تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). كما أكد الاتحاد الأوروبي أن الخطة منفصلة عن التزامات إيران الملزمة قانونا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي ضرورية للنظام العالمي لعدم الانتشار.

واستنادا إلى الدعم الذي لا لبس فيه من وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين، فإن الممثل السامي مصمم على مواصلة العمل مع المجتمع الدولي من أجل التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل بعد إحيائها. وهو يضم صوته إلى الأمين العام في تشجيع جميع الأطراف على تكثيف الجهود الدبلوماسية تحقيقا لتلك الغاية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد غونزاتو على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسفير مايذن.

السيد مايذن (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): وافق أعضاء المجلس في ١٢ كانون الأول/ديسمبر على التقرير الرابع عشر (انظر S/2022/937) الذي قدمه الميسر بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). وأود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على مشاركتهم البناءة في هذه العملية وعلى روح التوافق والمرونة التي أبدوها.

يقدم التقرير سردا وقائعيا للأنشطة التي جرت في إطار صيغة قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ ويغطي الفترة من ٢٤ حزيران/يونيه إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر. وهو يشمل الاتصالات ذات الصلة، الموجزة في تقريري، فضلا عن الجوانب الرئيسية لعمل قناة المشتريات. ويمكن لأعضاء المجلس الرجوع إلى التقرير للحصول على التفاصيل، ولكنني أود أن أذكر ثلاث نقاط على وجه الخصوص.

أولا، عُقدت جلسة واحدة للمجلس في إطار صيغة القرار ٢٢٣١ خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وذلك في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، وناقش خلالها ممثلو مجلس الأمن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير الرابع عشر للأمين العام (S/2022/912) عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، قبل نشره. وقد أشارت وكيلة الأمين العام ديكارلو بالفعل إلى بعض تلك النقاط في إحاطتها.

وعقدت صيغة القرار ٢٢٣١ أيضا مناقشة بشأن الجهود الدبلوماسية الجارية لإحياء خطة العمل الشاملة المشتركة وغيرها من المسائل المتصلة بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ثانيا، جرى تعميم ما مجموعه ١٨ مذكرة في إطار صيغة القرار ٢٢٣١ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأرسلتُ ١٦ رسالة رسمية إلى الدول الأعضاء ومنسق الفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة. وتلقَّيتُ ما مجموعه ١١ رسالة من الدول الأعضاء والمنسق. ومن بين الرسائل التي عُممت التقريران الفصليان الدوريان الصادران عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر، فضلا عن ثمانية تقارير مستكملة.

وتضطلع الوكالة بدور هام في التحقق من الأنشطة النووية في جمهورية إيران الإسلامية ورصدها، على النحو المطلوب بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويوفر عمل الوكالة الثقة للمجتمع الدولي بأن البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية مخصص للأغراض السلمية حصرا. وتؤدي تقارير المدير العام دورا هاما في هذا الصدد.

ثالثا، يتعين علي مرة أخرى أن أبلغكم بأنه لم تُقدم أي مقترحات جديدة إلى مجلس الأمن عن طريق قناة المشتريات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتمثل قناة المشتريات آلية رئيسية للشفافية وبناء الثقة في إطار خطة العمل. والقناة لا تزال تعمل وعلى استعداد

لاستعراض المقترحات. وأضم صوتي إلى الأمين العام في تشجيع جميع المشاركين في الخطة والدول الأعضاء والقطاع الخاص على تقديم الدعم الكامل للقناة والاستفادة منها.

ولا يمكنني التأكيد بما فيه الكفاية على أهمية خطة العمل وأهمية استعادة العمل بها بالكامل في أقرب وقت ممكن. ومن الضروري أن تتمسك جميع الأطراف في الاتفاق به نصا وروحا وأن تتجنب الأعمال التي تقوض تنفيذ الالتزامات وأن تكفل تنفيذه تنفيذا كاملا وفعالا.

أخيرا، أود أن أقول بضع كلمات بصفة شخصية. إن هذه هي المرة الأولى والأخيرة التي أقدم فيها إحاطة إلى مجلس الأمن بصفتي ميسر المجلس بشأن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، خلفا لزميلي وسلفي السفير بيرن ناسون.

وبوصفنا الميسر لخطة العمل الشاملة المشتركة، فقد بذلنا قصارى جهدنا لدعم تنفيذها، وعملنا عن كثب مع جميع أعضاء المجلس لضمان التنفيذ الكامل والفعال للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة، التي يدعمها. وقد وضّح لنا الوقت القصير الذي قضته أيرلندا في المجلس أن الدعم لخطة العمل الشاملة المشتركة لا يزال غير منقوص. وأعجبت بتفاني جميع الأطراف في جعل خطة العمل الشاملة المشتركة تعمل على النحو المنشود من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن العودة المحتملة للولايات المتحدة وضمان وفاء جميع الأطراف بجميع التزاماتها. بيد أنه من دواعي الأسف أن ذلك العمل لم يسفر عن اتفاق خلال العامين الماضيين. وتظل خطة العمل الشاملة المشتركة أفضل وسيلة للتوصل إلى حل سلمي للمسائل التي تتناولها. كما نأمل أن يساعد الاتفاق المستعاد على بناء الثقة فيما بين الأطراف مما يمكّن من تعزيز الحوار والتعاون. ونشجع جميع الأطراف والولايات المتحدة على مضاعفة جهودها لتحقيق تلك الغاية.

وأنوه بعمل الميسرين الذين سبقونا، ووضعوا أساسا قويا لفترة ولاية أيرلندا. وأشكر جميع أعضاء المجلس الذين عمل وفد بلدي معهم خلال العامين الماضيين، وكذلك البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية على تعاونها والثقة التي أولتنا إياها. وأود أيضا أن أشكر موظفي الأمانة العامة على مشورتهم القيمة ودعمهم القوي خلال تلك الفترة. لقد كان شرفا عظيما لي أن أعمل مع الجميع في هذا الملف المهم جدا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السفير مايذن على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفيرين فيرغل مايذن وسيلفيو غونزاتو على إحاطاتهم.

قبل سبع سنوات ونصف، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) كجزء من الدبلوماسية التي أسفرت عن خطة العمل الشاملة المشتركة. وسلم جميع أعضاء المجلس بأهمية الإبقاء على بعض القيود الحاسمة، بما في ذلك الحظر المفروض على نقل بعض التكنولوجيات النووية والمتعلقة بالقذائف التسيارية من إيران.

إننا نجتمع في وقت تتخذ فيه إيران خطوات استفزازية متزايدة لتعزيز قدرة برنامجها النووي. إن شواغل المجتمع الدولي تتزايد. والولايات المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بحل تلك الشواغل من خلال الدبلوماسية. لقد انخرطنا منذ أشهر في مفاوضات جادة تهدف إلى العودة المتبادلة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة. غير أن تصرفات إيران ومواقفها كانت مسؤولة عن الحيلولة دون تحقيق تلك النتيجة. وفي أيلول/سبتمبر، كان التوصل إلى اتفاق في متناول اليد – وهو اتفاق وافق عليه جميع المشاركين الآخرين في المفاوضات. وحتى إيران بدت مستعدة للموافقة حتى اللحظة الأخيرة، عندما قدمت مطالب جديدة لا تمت بصلة لخطة العمل الشاملة المشتركة، مطالب تعلم أنه لا يمكن تلبيتها. لم تكن تلك هي المرة الأولى التي يدير فيها قادة إيران ظهورهم لاتفاق كان مطروحا على الطاولة ووافق عليه الجميع. لكن هذه الحالة الأخيرة بددت آمالنا الجماعية في العودة السريعة والمتبادلة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة.

وقد أوضحنا أن باب الدبلوماسية لا يزال مفتوحا. لسوء الحظ، تشير تصرفات إيران إلى أن هذا الهدف ليس من أولوياتها. فسلوكها

منذ أيلول/سبتمبر، ولا سيما عدم تعاونها المتكرر والطويل الأمد مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلا عن توسيع برنامجها النووي بدون غرض مدني مشروع، يعزز شكوكنا بشأن استعداد إيران وقدرتها على التوصل إلى اتفاق، ويفسر سبب عدم إجراء مفاوضات نشطة منذ ذلك الحين. ونظرا لهذا السياق، لا يزال التنفيذ التام والكامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) يمثل أولوية. ومع ذلك، فإننا نرى اتجاها مقلقا يغض فيه المجلس الطرف عن الانتهاكات العلنية لأحكام ذلك القرار. إن التغاضي عن تلك الانتهاكات يقوض سلطة المجلس ويضر بشكل خطير بقدرتنا على التصدي بمصداقية للتهديدات في جميع أنحاء العالم.

نحن ممتنون للأمم المتحدة على تحليلها والتحقيق في إرسال كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر من موانئ في إيران إلى الحوثيين في اليمن. إن العديد من هذه الأسلحة، بما في ذلك بنادق مضادة للأعتدة وقاذفات القنابل الصاروخية والقذائف الموجهة المضادة للدبابات، تم تحديد أنها على الأرجح إيرانية المنشأ. إن تلك الشحنات تقوض الجهود الدولية لدعم حل دائم للنزاع في اليمن، وتشكل تهديدا للأمن الإقليمي – وهي مسائل يجب أن نأخذها جميعا على محمل الجد.

وقبل بضعة أشهر، ظهرت أدلة على انتهاكات أكثر خطورة للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) – انتهاكات ارتكبها عضو دائم في المجلس. أبلغت أوكرانيا عن أدلة على استخدام روسيا طائرات بدون طيار إيرانية المنشأ لمهاجمة البنية التحتية المدنية. وقد تم دعم هذا التقرير بأدلة وافرة من مصادر عامة متعددة. واعترفت طهران بنقل طائرات بدون طيار إلى روسيا، بما في ذلك في بيان علني صدر في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر عن وزير الخارجية الإيراني. واسمحوا لي أن أقول ذلك بوضوح: إن الفقرة ٤ من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) تحظر على جميع البلدان – حتى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن – نقل تلك الأنواع من الطائرات بدون طيار من إيران بدون موافقة مسبقة من مجلس الأمن. إن انتهاك روسيا الصريح للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) سيكون مصدر قلق بالغ تحت أي ظرف من الظروف. لكننا نشعر بالقلق البالغ من أن روسيا تستخدم تلك الطائرات بدون طيار لمهاجمة البنية التحتية المدنية في أوكرانيا. ما الذي يمكن أن يكون أكثر قسوة من السعي إلى إطفاء الأنوار وفصل التدفئة وقطع المياه عن ملايين العائلات الأوكرانية؟

لقد بدأت روسيا لأول مرة في استخدام الطائرات الإيرانية بدون طيار في نهاية الصيف الماضي. وقد أبلغت أوكرانيا الأمم المتحدة على النحو الواجب بهذا الانتهاك. ومنذ ذلك الحين، قدمت بلدان أخرى، بما فيها الولايات المتحدة، إلى الأمم المتحدة معلومات وتحليلات إضافية بشأن ذلك الانتهاك. ونأسف لأن الأمم المتحدة لم تتحرك لإجراء تحقيق عادي في ذلك الانتهاك المبلغ عنه. وطوال سبع سنوات، كانت ولاية الأمم المتحدة المتمثلة في تقديم تقارير عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) واضحة ولا جدال فيها. ونشعر بخيبة أمل لأن الأمانة العامة، التي رضخت على ما يبدو للتهديدات الروسية، لم تنفذ ولاية التحقيق التي أناطها بها المجلس. كما شعرنا بالإحباط بسبب عدم تغطية تلك الانتهاكات في تقرير الميسر (انظر S/2022/937) عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

والآن، بعد أشهر من ذلك الانتهاك الأولي المبلغ عنه، علمنا في الأسبوع الماضي أن روسيا استأنفت استخدام الطائرات الإيرانية بدون طيار التي تم شراؤها في انتهاك للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وفي ١٤ ديسمبر، أطلقت روسيا سربا من الطائرات بدون طيار الإيرانية الصنع ضد كييف. وفي ضوء تلك التطورات الجديدة، نجدد دعوتنا إلى الأمانة العامة لتوثيق وتحليل المعلومات المتعلقة بذلك الانتهاك. وبالنظر إلى اندماج إيران المتزايد في قطاع الدفاع الروسي، نخشى أن يكون هناك المزيد من الانتهاكات في المستقبل. بل إن روسيا قد تميل إلى مواصلة انتهاك القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) باستيراد قذائف تسيارية كاملة من إيران. وهذا أمر غير مقبول. ويجب أن يكون هناك قدر من المساءلة عن الانتهاك العلني لقرارات المجلس.

السيدة كومبي ميسامبو (غابون) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو وممثل الاتحاد الأوروبي على

إحاطتيهما. أشكر أيضا السفير مايذن، ممثل أيرلندا، على دوره كميسر لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

لقد كان اعتماد اتفاق فيينا بشأن المسألة النووية الإيرانية في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، الذي أيده القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، خطوة حاسمة في مكافحة الانتشار النووي. وتم إحراز تقدم كبير في تنفيذ هذا القرار إلى أن انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاق في عام ٢٠١٨. ومنذ ذلك الحين، تقوضت فوائد ذلك الاتفاق التاريخي، وللأسف لم يحالف التوفيق محاولات إعادة جميع الأطراف إلى المشاركة. ويشير التقرير الرابع عشر للأمين العام (S/2022/912) عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) إلى التطور المتمثل في أن جمهورية إيران الإسلامية حققت قدرة على تخصيب اليورانيوم بنسبة تصل إلى ٦٠ في المائة. علاوة على ذلك، يشير أيضا إلى تطوير

”مركبات الإطلاق الفضائية تتضمن تكنولوجيات تكاد تكون مطابقة للتكنولوجيات المستخدمة في القذائف التسيارية المعدّة لتكون قادرة على إيصال الأسلحة النووية“. (S/2022/912، ص ٣).

ويحدث كل ذلك على خلفية قرار إيران إزالة معدات المراقبة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالتالي منعها من مواصلة أنشطة الرصد التي تقوم بها. وإذا لم يتم العثور على طريقة عمل جديدة في أقرب وقت ممكن، فمن المحتمل جدا فقدان المكاسب التي تحققت في تنفيذ الاتفاق حتى عام ٢٠١٨ تماما.

ولذلك، تمس الحاجة إلى استئناف المفاوضات مع جميع الأطراف بغية العودة إلى التنفيذ الكامل للقرار، الذي يكتسي أهمية بالغة لأمن المنطقة والعالم.

ويجب أن تبدي الأطراف التزاما ومرونة وحسن نية. والواقع أن المطالب المغالى فيها لكلا الجانبين ومواقف الأطراف وشروطها المستعصية ومبادراتها الموازية لا تؤدي إلا إلى تقويض المفاوضات والمكاسب التي تحققت منذ اعتماد الاتفاق، ومن ثم تأخر التوصل إلى نتيجة سياسية في نهاية المطاف. ومن الأهمية بمكان استعادة الثقة بين الأطراف حتى يتسنى تهيئة مناخ مؤات للمفاوضات. وهذا يتطلب أن يخطو كل جانب خطوة نحو الآخر. والتزام جميع الجهات صاحبة المصلحة أمر ضروري لتنفيذ الاتفاق تنفيذا كاملا. والمطالبة بمزيد من الضمانات من دون تقديم أي شيء في المقابل ليس بنّاء ولا مستداما.

ونشير إلى أن رفع التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على إيران يكمن في صميم خطة العمل الشاملة المشتركة، باعتباره أحد العناصر الأساسية لاستعادة الثقة اللازمة. ويجب أن تتفق الأطراف على رفع الجزاءات، لما لها من أثر سلبي على اقتصاد البلد وما يترتب عنها من عواقب إنسانية، فضلا عن أنها تسهم في زيادة توتر المناخ السياسي الداخلي وتزيد المخاطر الأمنية. ومن الواضح أنها تأتي بنتائج عكسية وتؤدي إلى تقويض الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف التي تهدف إلى حل المسألة النووية الإيرانية من خلال الحوار السياسي. وبالمثل، ندعو إلى إبرام اتفاق مؤقت يسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية باستئناف ما تضطلع به من أنشطة الرصد والمراقبة بطريقة محايدة.

ومن المرجح أن يضر أي إجراء يحبط الحوار بإمكانية التوصل إلى حلول دبلوماسية وأن يسهم بدوره في فرض الأمر الواقع، وهو ما من شأنه أن يتعارض مع أهداف خطة العمل.

وأود هنا أن أذكّر بالتزام بلدي بنظام عدم الانتشار النووي المتعدد الأطراف، الذي تشكّل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ركيزته الأساسية، وأشدد على أنه يجب على الأطراف أن تمتثل لالتزاماتها بموجب تلك المعاهدة. فالمزيد من الأسلحة النووية لن يجلب المزيد من السلام ولا المزيد من الأمن، بل إنه سيؤدي فحسب إلى زيادة حجم التهديد المحتمل. ومن شأن ترسيخ توازن الرعب باعتباره قاعدة من قواعد اللعبة أن يشجع أيضا الطموحات النووية للدول الأخرى. ومن المهم للغاية استعادة الزخم الإيجابي الذي تحقق في تنفيذ الاتفاق قبل أيار/مايو ٢٠١٨، فمن شأن ذلك أن يعود بالنفع على جميع الأطراف.

أود أن أختتم بياني بالترحيب بالدور الرئيسي الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي وتشجيع ما يبذله من جهود في تنسيق عمل اللجنة المشتركة من أجل إعادة تفعيل خطة العمل.

السيد مايذن (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي، على إعطائي الكلمة لمخاطبة المجلس بصفتي الوطنية.

ترحب أيرلندا بتقرير الأمين العام (S/2022/912) وتقرير ميسر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (انظر S/2022/937) وتقرير اللجنة المشتركة إلى مجلس الأمن عن حالة قرارات الفريق العامل المعني بالمشتريات وأي مسائل تتعلق بالتنفيذ (انظر S/2022/919)، وقد أحطنا علما بالنتائج التي توصلوا إليها. وأود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفير غونزاتو على إحاطتيهما اليوم.

إن أيرلندا ملتزمة بقوة بالحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة وتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) تنفيذا كاملا. ونرحب بالجهود الدبلوماسية التي يبذلها الممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية بوريل فونتيس لمحاولة التوصل إلى اتفاق. وقد طُرح اتفاق قابل للتطبيق على الطاولة في وقت سابق من هذا العام. ويساورنا القلق لأنه على الرغم من ذلك، لا تزال مسائل جديدة تُثار مما يهدد بتقويض العملية. ومن الضروري أن نعيد خطة العمل إلى مسارها الصحيح. فكما حذر الأمين العام، لا تزال المكاسب التي تحققت من استعادة الخطة تتقلص مع استمرار التأخير.

ونشعر بقلق عميق إزاء تصرفات إيران فيما يتعلق بالتزاماتها المتصلة بالمجال النووي بموجب خطة العمل. فلم يسبق لبرنامج إيران النووي مطلقا أن حقق تقدما كما هو اليوم. ومخزونات اليورانيوم العالي التخصيب والأشغال المعدنية لإنتاج اليورانيوم والزيادة الكبيرة في أجهزة الطرد المركزي المتقدمة واستخدامها تتجاوز بكثير أي مبرر مدني معقول. ولا تزال المكاسب المعرفية التي لا رجعة فيه، والتي تتصل بشكل مباشر ببرنامج للأسلحة، مدعاة للقلق الشديد.

وتشاطر أيرلندا المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قلقه البالغ إزاء عدم تمكن الوكالة من أداء قدر كبير من أنشطتها في مجال التحقق والرصد منذ عامين تقريبا، وكذلك فيما يتعلق بإزالة معدات المراقبة والرصد التابعة للوكالة في وقت سابق من هذا العام. وكما ذكر المدير العام للوكالة، فإن لذلك تأثيرا كبيرا على قدرة الوكالة على استعادة استمرارية توافر المعارف اللازمة لديها وإعادة إرسائها في حالة الاستئناف الكامل لخطة العمل. وكلما طال أمد الحالة، ازدادت الشكوك المحيطة بالطابع السلمي لبرنامج إيران النووي.

ويكتسي دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار خطة العمل أهمية أساسية. فلا يمكن للمجتمع الدولي أن يثق في الطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي، بل وفي خطة العمل نفسها، إلا من خلال أنشطة التحقق والرصد التي تضطلع بها الوكالة. ومن الضروري أن تتعاون إيران تعاونا كاملا مع الوكالة في جميع جوانب ضماناتها والتزاماتها وتعهداتها، بما في ذلك استئناف تطبيق البروتوكول الإضافي. ويجب أن تتخذ الولايات المتحدة أيضا جميع الخطوات اللازمة لتسهيل التنفيذ الكامل لخطة العمل وقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). ومن الأهمية بمكان أن يلمس الشعب الإيراني الفوائد الناشئة عن التنفيذ الكامل للخطة.

ونشعر بقلق بالغ أيضا إزاء حصول روسيا على طائرات مسيرة من إيران في انتهاك للفقرة ٤ من المرفق باء لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونرحب بالدعوة التي وجهتها أوكرانيا إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة لفحص الطائرات المسيرة المستعادة. ونرى أن هذا أمر جوهري ونرحب بتأكيد استعداد الأمانة العامة لفحص أي أدلة تقدمها أوكرانيا، وفقا لمعايير الإثبات الخاصة بالأمانة وإبلاغ مجلس الأمن بأي نتائج تخلص إليها حسب الاقتضاء وفي الوقت المناسب. وقد استفاد المجلس استفادة كبيرة من المعلومات التي تمكنت الأمانة العامة من تقديمها استنادا إلى دعوات سابقة.

إننا نقف عند نقطة تحول حقيقية لخطة العمل. ولا تزال الفرصة قائمة لاستعادة الاتفاق، الأمر الذي من شأنه أن يعود بمنافع حقيقية علينا جميعا، بما في ذلك إيران. ومع ذلك، يهدد الانحراف عن المسار في المحادثات والأنشطة التي تتعارض بشكل مباشر مع الاتفاق، نصا وروحا، بتقويض تلك الفرصة. ومن الضروري أن نعمل جميعا على إعادة بناء الثقة واستعادتها في الاتفاق وكفالة قدرته على تحقيق أهدافه.

وقد كانت خطة العمل ثمرة لتناول المسائل الأكثر تعقيدا من خلال الحوار المستمر والمساعي الدبلوماسية المتواصلة. ونحن بحاجة ماسة إلى أن نعيد الكَرَّة.

السيدة كيسي أنتوي (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود بداية أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على تقديمها آخر تقرير للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2022/912). ونتوجه بالشكر أيضا إلى السفير سيلفيو غونزاتو والسفير فيرغل مايذن على تعليقاتهما.

من المحبط حقا أن التفاؤل الذي شعرنا به إزاء حدوث انفراجة وشيكة في المحادثات الرامية لإحياء الاتفاق النووي الإيراني في وقت سابق من هذا العام لم يدم طويلا وأن التقدم المحرز من خلال المحادثات غير المباشرة بين أطراف خطة العمل الشاملة المشتركة في فيينا ومن خلال وسطاء آخرين قد توقف مرة أخرى. ونؤكد أن خطة العمل تظل الفرصة الأفضل والمسار الأكثر عملية لمعالجة المسألة النووية الإيرانية. ونرى أن خطة العمل من شأنها أن تواصل إثبات نجاح تعددية الأطراف، كما سيكون لها أثر إيجابي على الأمن الإقليمي في نهاية المطاف. ويرجع ذلك لكون الخطة توفر حلا وسطا متوازنا يمكّن إيران من الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لأغراض التنمية في البلد ويكفل في الوقت نفسه ضرورات عدم الانتشار.

وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان ألا يؤدي الركود الحالي في المفاوضات إلى انتكاسة، بالنظر إلى أن إحياء خطة العمل والمضي قدما فيها هو مسار العمل الوحيد. ولذلك نحث جميع الأطراف على إعادة تركيز اهتمامها على الصالح العام وتحديد الخطوات اللازمة لاستعادة خطة العمل. ومن الآن فصاعدا، سيكون من المفيد لجميع الأطراف المعنية أن تعمل من أجل التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن النص الحالي والمتطلبات اللازمة لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان أن نرفع الجزاءات الانفرادية المفروضة على إيران، لأنها تؤثر سلبا على اقتصاد البلد وتسهم في إثارة توترات تزيد المخاطر الأمنية داخل البلد وفي المنطقة على السواء. ومن ناحية أخرى، يجب على إيران أيضا أن تفي بكامل التزاماتها بموجب الاتفاق.

ويجب ممارسة الحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية على النحو الذي يتفق مع الالتزامات المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن الالتزامات الأخرى المتصلة بالمجال النووي، بما في ذلك البروتوكول الإضافي، وفي امتثال لمعايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبالتعاون معها.

ونرى أن لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية أهمية أساسية في استعادة الثقة والطمأنينة في المنطقة وداخل المجتمع الدولي، بطريقة تكفل أن يكون برنامج إيران النووي لأغراض سلمية.

وفي ضوء ذلك، نرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لمواصلة أنشطة الرصد والتحقق التي تضطلع بها الوكالة فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي. وبناء على ذلك، نواصل الحث على إتاحة إمكانية الوصول للوكالة الدولية للطاقة الذرية من دون عوائق للقيام بأنشطة التحقق والرصد في البلد.

وفي الختام، نكرر دعوتنا للأطراف للعمل بشكل بناء من أجل العودة الكاملة إلى شروط اتفاق خطة العمل الشاملة المشتركة، مع الأخذ في الاعتبار أن الوقت أمر جوهري. والمناخ الدولي الراهن يزيد من أهمية مسألة عدم الانتشار للسلم والأمن الدوليين. ولذلك، فإننا نواصل، باهتمام شديد، دعم جميع الجهود الدبلوماسية الرامية إلى حل المسائل المعلقة. فنحن بحاجة إلى تلك الجهود لإعادة تنشيط التزامات الأطراف بموجب خطة العمل، على أمل أن يتزامن تقرير الأشهر الستة المقبلة مع استعادة الاتفاق النووي الإيراني.

السيد سانشيس كيسليتش (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والقائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة على إحاطتيهما. كما نشكر السفير مايذن على تقريره (انظر S/2022/937) بصفته ميسرا لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونرحب بممثلي إيران وألمانيا في جلسة اليوم.

لقد دعمت المكسيك خطة العمل الشاملة المشتركة منذ اعتمادها في عام ٢٠١٥، لأننا نعتقد أنها مثال ناجح للدبلوماسية المتعددة الأطراف وعنصر رئيسي في الهيكل الدولي لعدم الانتشار. وقد مثل الاتفاق تحولا كبيرا في نهج مجلس الأمن إزاء معالجة برنامج إيران النووي، والابتعاد عن نظام الجزاءات واختيار نهج تعاوني بدلا من ذلك. وعلى الرغم من تفاؤل المجتمع الدولي ودعمه الواسع لخطة العمل الشاملة المشتركة، من المثير للقلق بصفة خاصة حدوث تراجع عن الامتثال الكامل خلال عامين من فترة ولايتنا كعضو منتخب في المجلس. وإذ ينتظر مجلس الأمن العودة الكاملة للمشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة إلى الاتفاق، وصفت تقارير الأمين العام (S/2022/912) والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية زيادة في تخصيب اليورانيوم – ٢٣٥ بنسبة تصل إلى ٦٠ في المائة، وتركيب أجهزة طرد مركزي جديدة وحديثة تتجاوز الحدود المتفق عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة، وكذلك البحث في أنشطة أكثر تقدما مثل إنتاج المعادن.

وبالإضافة إلى تلك الأنشطة، التي لا يوجد تطبيق مدني واضح لها، لا تتاح للوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية الوصول المستمر والدائم اللازمة لرصد حالة برنامج إيران النووي والتحقق منها. إن الشفافية والتعاون عنصران أساسيان لكي تعمل خطة العمل الشاملة المشتركة بشكل صحيح. ومن المهم استعادة إمكانية وصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية من دون شروط مسبقة وإزالة أي شكوك بشأن الأنشطة المحتملة التي تقوم بها إيران والتي تتجاوز حدود ما اتفق عليه في خطة العمل الشاملة المشتركة أو إمكانية التراجع عنها المعلنة. وفي الوقت نفسه، ندعو الولايات المتحدة إلى رفع الجزاءات الانفرادية المفروضة على إيران، ولا سيما تلك المفروضة خارج الحدود الإقليمية أو على دول ثالثة. فذلك سيكون وسيلة لبناء الثقة وتحقيق تقدم كبير.

إننا نتفهم موقف الذين يعتبرون أن من الأولويات معالجة التفاعلات الأمنية المؤثرة الأوسع نطاقا في المنطقة، بما في ذلك ما يتعلق بالقذائف ونقل الأسلحة، وهما مسألتان مترابطتان بشكل واضح. ولكننا نعتقد أنه سيكون من الأفضل اختيار اتفاقات منفصلة لا تجعل هذا الجانب مشروطا بالعودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة. وبغض النظر عن الآراء المتعارضة بشأن إطلاق القذائف واستخدام تكنولوجيات الفضاء، فإن الحقيقة هي أن عمليات الإطلاق والردود التي تثيرها تبعدنا أكثر فأكثر عن الجو والثقة المطلوبين في هذا الوقت. وبالمناسبة، أحطنا علما بمختلف الرسائل التي أرسلت فيما يتعلق بعمليات النقل المذكورة في الفقرة ٤ من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وننتظر معلومات من الأمانة العامة في ذلك الصدد.

وإذ أن هذه هي آخر مرة ندلي فيها ببيان بشأن برنامج إيران النووي كعضو منتخب في مجلس الأمن، فإن المكسيك تدعو الولايات المتحدة وإيران إلى العودة إلى الامتثال الكامل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة، وتدعو جميع الجهات الفاعلة الرئيسية إلى مضاعفة الجهود الدبلوماسية لتحقيق تلك الغاية. فإن ذلك يصب في مصلحة المجتمع الدولي بأسره ويكتسي أهمية بالغة لضمان التطوير السلمي لبرنامج إيران النووي مع تعزيز الاستقرار في الشرق الأوسط أيضا. وستواصل المكسيك الدفاع باستمرار عن حق جميع البلدان في الاستفادة من الاستخدام السلمي للطاقة النووية. غير أن من الواضح أن ذلك الحق يحوي في طياته الالتزام بالامتثال للتعهدات والواجبات المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم وعلى جهودهم القيمة في إطار ولاية كل.

تدرك دولة الإمارات العربية المتحدة أن عدم الانتشار النووي هو حجر الزاوية في أمننا الجماعي. وما فتئنا نؤيد منذ وقت طويل الجهود الدولية، بما في ذلك الجهود التي يبذلها المجلس والوكالة الدولية للطاقة الذرية، لضمان الطابع السلمي للبرامج النووية الوطنية. ودعونا كذلك إلى تمكين البلدان النامية من الحصول على التكنولوجيا النووية والاستفادة من استخدامها في الأغراض السلمية. وفي عام ٢٠٢٠،

أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة أول دولة عربية تطلق وتشغل محطة للطاقة النووية، وفقا لأعلى المعايير الدولية للأمان والأمن النووي وحظر الانتشار النووي.

ونشدد على أهمية استئناف التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لجميع الالتزامات المتعلقة بالمجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، بما في ذلك عن طريق عكس الخطوات المتخذة التي تتعارض مع ذلك الاتفاق. وندعو كذلك إلى مواصلة الحوار بين جمهورية إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية استعادة قدرة الوكالة على رصد أنشطة إيران النووية، وبالتالي تقديم الضمانات المطلوبة للمجتمع الدولي بشأن الطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي.

ويساور دولة الإمارات العربية المتحدة القلق إزاء النتائج الواردة في تقرير الأمين العام (S/2022/912)، الذي يسلط الضوء على أن أجزاء صواريخ كروز التي استولت عليها المملكة المتحدة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير لها العديد من أوجه التشابه مع تلك الموجودة في صواريخ كروز التي استخدمها الحوثيون في هجماتهم الإرهابية على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ويشكل حصول الجهات الفاعلة من غير الدول، ولا سيما الجماعات الإرهابية، على تكنولوجيا القذائف والطائرات غير المأهولة، تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. كما إنه يزعزع استقرار المنطقة ويطيل أمد النزاعات ومعاناة الملايين من البشر. ولذلك يجب على المجلس أن يفعل المزيد لمواجهة ذلك التهديد ومنع وقوع هذه الأسلحة في أيدي الإرهابيين.

وختاما، تؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة دعمها الثابت لجميع الجهود الدبلوماسية الصادقة الرامية إلى تعزيز عدم الانتشار النووي إقليميا وعالميا. كما ندعو البلدان في منطقتنا وخارجها إلى التركيز على تعزيز مجالات التقارب والتعاون من أجل تحقيق أفق آمن ومزدهر وإيجابي للأجيال الحالية والمقبلة.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسيد غونزاتو والسفير مايذن على إحاطاتهم.

إن خطة العمل الشاملة المشتركة، التي أقرتها عدة قرارات لمجلس الأمن، إنجاز رئيسي للدبلوماسية المتعددة الأطراف. فهي نموذج لحل النزاعات عن طريق الحوار والتفاوض، ودعامة أساسية للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي، ودعامة للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وقد أدى انسحاب الإدارة الأمريكية السابقة من جانب واحد من خطة العمل الشاملة المشتركة وإطلاق حملة تنطوي على ممارسة أقصى أشكال الضغط ضد إيران إلى اندلاع الأزمة النووية الإيرانية. وفي أعقاب قرار الإدارة الحالية بالعودة إلى الاتفاق، أجرى الطرفان جولات متعددة من المفاوضات، مع إحراز تقدم إيجابي. ولكن ما يؤسف له أن المفاوضات بشأن العودة إلى الامتثال مرة أخرى توقفت منذ آب/أغسطس، مما جعل مستقبل المسألة النووية الإيرانية غير مؤكد.

وفي الوقت الذي تتسم فيه الحالة الأمنية العالمية عموما بالتعقيد والمخاطر، يواجه النظام الدولي لعدم الانتشار النووي أيضا تحديات وتزداد أهمية العوامل الجيوسياسية. ولذلك، تدعو الصين جميع الأطراف المعنية إلى إبداء قدر أكبر من الإلحاح والوفاء بمسؤولياتها وتكثيف الحوار والمشاركة والسعي إلى التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة في أقرب وقت ممكن، بغية استعادة سلامة الاتفاق الشامل وضمان تنفيذه تنفيذا فعالا.

أولا، يجب أن نواصل السير على المسار المرسوم نحو التسوية السياسية. لقد ظل الحوار والتفاوض دائما النهج الصحيح الوحيد لحل المسألة النووية الإيرانية. وينبغي للأطراف المعنية أن تعتز بالمكاسب التي تحققت بشق الأنفس في المفاوضات خلال العامين الماضيين وأن تبدي حكمة دبلوماسية وأن تتخذ قرارات سياسية وأن تزيل العقبات التي تعترض الطريق. وترحب الصين بموقف إيران المرن الذي اتخذته مؤخرا بشأن المسائل المعلقة وتأمل أن تغتنم الولايات المتحدة والأطراف الأخرى ذات الصلة تلك الفرصة وأن تلاقي إيران في منتصف الطريق لدفع المفاوضات إلى الأمام.

ثانيا، يجب أن نتمسك بالمبادئ الأساسية للإنصاف والعدالة. وينبغي للولايات المتحدة، باعتبارها الطرف الذي تسبب في الأزمة

النووية الإيرانية، أن تدرك مسؤولياتها الخاصة وأن تأخذ زمام المبادرة في اتخاذ خطوات ملموسة. وتدعو الصين الولايات المتحدة إلى الوفاء بالتزامها بموجب الاتفاق ورفع جميع العقوبات الأحادية ووقف محاولات فرض ولايتها القضائية عن بُعْد على إيران وأطراف ثالثة والامتناع عن التهديد باستخدام القوة ضد إيران. وتود الصين أيضا أن تشدد على أنه ينبغي للأطراف المعنية في خطة العمل الشاملة المشتركة أن تفي بمسؤولياتها في مجال عدم الانتشار وأن تتجنب أي تعاون نووي يتعارض مع مبادئ ومقاصد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويؤدي إلى انتشار مواد نووية تصلح لصنع الأسلحة. وسيكون ذلك مثالا يُسترشد به في المفاوضات واستئناف الامتثال.

ثالثا، يجب أن نهيئ مناخا مواتيا للمفاوضات. إن الدفع من أجل اعتماد قرار من قبل مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية للضغط على إيران لن يؤدي إلا إلى تفاقم الخلافات وتقويض الثقة المتبادلة وسيلقي بظلاله على المفاوضات. وقد أظهرت الحقائق مرارا وتكرارا أن ممارسة الضغط على إيران ليس مفيدا. وينبغي لجميع الأطراف أن تضع في اعتبارها المصالح الطويلة الأجل والصورة الكبيرة وأن تتجنب أي إجراء يمكن أن يؤدي إلى تصعيد الحالة وتعطيل عملية التفاوض. ونأمل أن تفسر الأطراف المعنية، بما فيها الأمانة العامة، قرارات المجلس ووثائقه تفسيرا دقيقا وأن تعالج بحكمة مسائل مثل عمليات الإطلاق الفضائية الإيرانية وما يسمى بنقل منظومات الطائرات المسيرة وأن تتجنب التأثير على المفاوضات بشأن استئناف الامتثال. إن ربط المسألة النووية الإيرانية بمسائل أخرى، مثل الوضع الداخلي في إيران، لن يؤدي إلا إلى مأزق في المفاوضات وسيؤدي في نهاية المطاف إلى تقويض المكاسب التي تحققت من خلال الجهود الدبلوماسية.

رابعا، يجب أن نعالج المسائل الأمنية الإقليمية بصورة سليمة. وفي نيسان/أبريل، اقترح الرئيس الصيني شي جين بينغ مبادرة أمنية عالمية تدعو إلى رؤية لتحقيق الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام وبناء هيكل أمني متوازن وفعال ومستدام. وتوفر المبادرة إلهاما مفيدا لتعزيز حل القضايا الساخنة في الشرق الأوسط، بما في ذلك المسألة النووية الإيرانية. وتشجع الصين الأطراف المعنية على تبني رؤية الأمن المشترك وبناء منصة للحوار متعدد الأطراف في منطقة الخليج لتهدئة النزاعات وبناء الثقة المتبادلة وبناء الأمن بشكل مشترك من خلال الحوار. وينبغي للبلدان من خارج المنطقة أن تؤدي دورا بناء في تهدئة الوضع، بدلا من خلق العداء أو تأجيج المواجهة.

وتلتزم، بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن وطرفا في خطة العمل الشاملة المشتركة، بصورة دائمة بدعم شرعية الاتفاق وحجية قرارات مجلس الأمن وتعزيز الحل السياسي والدبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية. ومنذ أيلول/سبتمبر، التقى الرئيس الصيني شي جين بينغ مع رئيسي إيران والولايات المتحدة، تباعا، للتباحث بشأن المسألة النووية الإيرانية. كما ظل مستشار الدولة ووزير الخارجية، وانغ يي، على اتصال وثيق مع الأطراف المعنية بشأن المسألة النووية الإيرانية. وستواصل الصين تبني موقف موضوعي ومحايد والقيام بدور بناء في إعادة خطة العمل إلى مسارها الصحيح والنهوض بالتسوية السياسية والدبلوماسية للمسألة النووية الإيرانية ودعم النظام الدولي لعدم الانتشار النووي والحفاظ على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيد أولميدو (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر وكيل الأمين العام، والميسر المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، والقائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، على إحاطاتهم.

تشعر فرنسا بقلق بالغ. فإيران تواصل أنشطتها المزعزعة للاستقرار، منتهكة بذلك التزاماتها الدولية والإقليمية المتعلقة بالأنشطة النووية والتسيارية.

أولا وقبل كل شيء، فيما يتعلق بالحالة النووية، كما بينت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تواصل إيران تصعيدها وهو ما ينطوي على خطر حدوث أزمة واسعة النطاق. وقبل عدة أسابيع، أعلنت إيران أنها تعتزم زيادة قدرتها على إنتاج اليورانيوم المخصّب بشكل كبير وإنتاجها من اليورانيوم عالي التخصيب في موقع فوردو بما يتجاوز الحدود المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة. وينطوي ذلك

القرار على مخاطر انتشار جسيمة. ولا يبرره أي غرض مدني موثوق. وباتخاذ هذه الإجراءات، تحقق إيران مكاسب معرفية لا رجعة فيها وتزيد من إضعاف أهمية أحكام خطة العمل. وتثير هذه الأفعال المزيد من القلق منذ أن أوقفت إيران تنفيذ جميع تدابير الشفافية في الخطة، مما يقوض قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على ضمان الغرض السلمي حصرا لبرنامج إيران. ومن خلال القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، منح مجلس الأمن الوكالة ولاية لم تعد قرارات إيران تسمح لها بممارستها.

وقد اقترح المنسق الأوروبي على إيران خطة تمثل أفضل طريقة ممكنة لعودتها إلى الامتثال لخطة العمل. ومن المؤسف أن إيران رفضت هذه الفرصة من خلال التمسك بمطالب تعرف أنها غير مقبولة وتتجاوز إطار خطة العمل. وتصرفات إيران تقوض التوازن الذي يقوم عليه الاتفاق المقترح، الذي تم التفاوض عليه على مدى عدة أشهر، وتغلق الباب أمام الحل الدبلوماسي. ولا يمكن استخدام المفاوضات بشأن خطة العمل كذريعة لتمكين إيران من التنصل من التزاماتها بتنفيذ اتفاق الضمانات الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وحتى الآن، لم تدخل إيران في تعاون جوهري مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمعالجة المسائل المعلقة.

إن ما قلته للتو قد غطى المسألة النووية. وأود أن أذكر ثلاثة أنشطة أخرى تقوم بها إيران تبعث على القلق بنفس القدر.

أولا، تواصل إيران تطوير ترسانتها من القذائف التسيارية القادرة على إيصال أسلحة نووية. ونرى ذلك في عمليات الإطلاق الفضائية التي تقوم بها، والتي تستخدم تكنولوجيات تعزز تطوير قدرتها في مجال القذائف التسيارية العابرة للقارات.

ثانيا، ندين نقل إيران للأسلحة والقذائف ومكوناتها ووسائل إنتاجها إلى الدول والجهات من غير الدول في المنطقة. وتتعارض عمليات النقل هذه مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتضع إيران ووكلاءها في وضع يمكنهم من تهديد السلام والأمن الدوليين.

ثالثا، وبشكل أكثر تحديدا، تدين فرنسا نقل طائرات مقاتلة مسيرة من إيران إلى روسيا، الأمر الذي ينتهك الفقرة ٤ من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وتستخدم روسيا تلك الطائرات المسيرة لاستهداف السكان المدنيين الأوكرانيين والبنية التحتية للبلد بشكل منهجي، مما يؤدي إلى مقتل العديد من المدنيين، مما يشكل جرائم حرب. واليوم، تسببت ضربات الطائرات المسيرة ضد كييف مرة أخرى في حدوث أضرار.

ونحذر إيران من نقل أي شحنات أخرى من الأسلحة إلى روسيا، الأمر الذي من شأنه أن يشكل تصعيدا خطيرا، ولا سيما نقل القذائف التسيارية قصيرة المدى، والذي ستكون له عواقب وخيمة لا يمكن أن تؤدي إلا إلى عزلة إيران على الساحة الدولية. ونأمل أن يتم إبلاغنا قريبا بموعد زيارة الأمانة العامة إلى أوكرانيا للتحقيق وتقديم تقرير إلى المجلس، وفقا لولايتها وتمشيا مع الممارسات السابقة في مناطق أخرى.

في الختام، يجب أن يشمل الحل احترام القانون الدولي والحوار ووقف التصعيد. وندعو إيران إلى العودة إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية وإنهاء اندفاعها المتهور الخطير والمشؤوم.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على المعلومات التي قدمتها، وأشكر ممثل أيرلندا على التقرير (انظر S/2022/919) عن عمله الممتاز بصفته ميسِّر مجلس الأمن المعني بتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). كما أرحب بالملاحظات التي أدلى بها السفير غونزاتو بشأن الجهود الجارية لإعادة العمل بخطة العمل الشاملة المشتركة.

تمثل خطة العمل الشاملة المشتركة اتفاقا تاريخيا، وهي المفتاح لضمان أن يكون برنامج إيران النووي مخصصا للأغراض السلمية حصرا.

لسوء الحظ، مع مرور كل يوم يصبح أكثر وضوحا أن هذا صحيح على الورق فقط. بل أصبح معرضا لخطر التحول من ظاهرة تأريخية إلى ظاهرة تاريخية.

يساورنا القلق إزاء النتائج التي توصل إليها آخر تقرير للأمين العام (S/2022/912) الذي يشير إلى تنفيذ النظام الإيراني للمزيد من أنشطة الانتشار النووي غير الخاضعة للرقابة. يفيد التقرير أيضا بعدم تعاون طهران التام واستمرار عدم الامتثال لاتفاق الضمانات بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبروتوكولها الإضافي. إننا نشعر بالجزع، خاصةَ إزاء التقارير المتتالية الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تشير إلى تسارع مثير للقلق في برنامج إيران النووي الذي يخالف التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة بشكل خطير.

بل إن الحقائق الأساسية وحدها مثيرة للقلق. لقد زادت إيران قدرتها على التخصيب النووي كما زادت إنتاج اليورانيوم العالي التخصيب. وذلك مسار خاطئ ويجب وقفه نظرا لتضاؤل الأدلة على أن للبرنامج النووي الإيراني أي أساس للادعاء بأنه للأغراض المدنية أو السلمية.

كما يؤثر إغلاق كاميرات المراقبة لمدة عامين تقريبا بشكل مباشر على تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. فبإيقافها أعمى النظام المجتمع الدولي الذي لم يعد على علم بالأنشطة النووية الجارية ولا يمكنه التحقق منها بشكل مستقل. إن هذا المسار النووي غير المقيد سيوجه إيران نحو مسار خطير، ويجب عكسه وينبغي تمكين الوكالة الدولية للطاقة الذرية من رصد الامتثال بشكل كامل. إن ضمان الطابع السلمي الخالص للبرنامج النووي الإيراني استثمار مباشر في الاستقرار والأمن الإقليميين والعالميين.

ويساورنا بالغ القلق إزاء الاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام التي تتناول بوضوح الأنشطة غير المتسقة التي تضطلع بها إيران في انتهاك واضح للفقرة ٣ من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ويبين التقرير – كما سمعنا للتو من وكيل الأمين العام ديكارلو – أن هناك أوجه تشابه بين أجزاء القذائف الانسيابية التي استولت عليها المملكة المتحدة في المياه الدولية والأجزاء التي عثر عليها في حطام القذائف الانسيابية التي استخدمها الإرهابيون الحوثيون في هجماتهم الإرهابية على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. إن مجرد الإنكار لن يجدي وهناك حاجة إلى ردود واضحة. ولكن قبل كل شيء فإن القانون الدولي واضح بلا شك: إن أي نقل للأسلحة من جانب إيران إلى أطراف فاعلة من غير الدول – سواء كانت في سوريا أو العراق أو اليمن أو لبنان أو في أي مكان آخر – يشكل انتهاكا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). كما يشكل تهديدا واضحا ومباشرا للاستقرار الإقليمي.

ولكن لسوء الحظ، لا تقتصر أنشطة إيران غير القانونية على المنطقة وحدها، إذ تؤثر سياساتها غير المشروعة الآن على السلام والأمن في أوروبا أيضا بواسطة استخدام مجموعة أدوات أكبر، بما في ذلك الهجمات الإلكتروني وكذلك النقل غير المشروع لمنظومات المركبات الجوية غير المأهولة إلى روسيا لمهاجمة المدنيين والبنية التحتية المدنية الحيوية في أوكرانيا على النحو تم اكتشافه مؤخرا وسبق نفيه في بادئ الأمر ثم تم الاعتراف به لاحقا. ونذكر مرة أخرى بأن أي نقل للطائرات المقاتلة غير المأهولة والصواريخ إلى إيران أو منها دون إذن مسبق من مجلس الأمن يشكل انتهاكا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونتوقع أن تكون الأمانة العامة على علم تام بهذه المسألة. ولا يمكن للمجلس التغاضي عن عدم الامتثال لقراراته، كما لا يمكن اختزاله إلى شاهد على الإفلات من العقاب.

تثني ألبانيا على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لما يبذلانه من جهود لنجاح نتائج المحادثات في فيينا لاستعادة خطة العمل الشاملة المشتركة. وتقتضي الدبلوماسية مشاركة جميع الجهات الفاعلة بحسن نية في المفاوضات. ولن تؤدي المطالب غير المعقولة والخطوات المعوقة إلى حلول دبلوماسية لتلك المسألة. ويجب على السلطات الإيرانية اغتنام الفرصة الآن ووقف تهديداتها واستفزازاتها، فضلا عن العمل بشفافية كاملة مع الذين وضعوا على الطاولة – كما نعلم – وثيقة شاملة ومفيدة وتطلعية تسهم في صون السلام والأمن. لقد أثبتت الدبلوماسية والحلول المتعددة الأطراف كفاءتها وميزتها التي لا يرقى إليها الشك في مرات عديدة ومتكررة. ويمكن تحقيق ذلك ببذل الجهود المتواصلة والنوايا الحسنة والالتزام الحقيقي. وربما تكون

استعادة خطة العمل الشاملة المشتركة إحدى هذه الممارسات الهامة، ولكن ينبغي إثبات ذلك.

السيدة سيبد (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر أيضا وكيلة الأمين العام ديكارلو ميسرة تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) فضلا عن وفد الاتحاد الأوروبي على إحاطتيهما القيمتين والزاخرتين بالمعلومات.

ونرحب بالتقرير الرابع عشر للأمين العام (S/2022/912) عن هذه المسألة. تؤيد النرويج تأييدا تاما خطة العمل الشاملة المشتركة وتردد رأي الأمين العام المعلن بأنها لا تزال أفضل خيار متاح للوفاء بالالتزام المشترك وتحقيق عدم الانتشار وهدفه.

أود أن أعلق على أربع نقاط في بياني اليوم.

أولا، فيما يتعلق بالحالة المقلقة الناشئة عن التصعيد النووي المتسارع لإيران، كما ذكرت الوكالة الدولية، فإن قرار إيران وقف تنفيذ التزاماتها النووية ذات الصلة بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة أمر مؤسف جدا، وترتبت عنه آثار ضارة على قدرة الوكالة على توفير أي ضمانات للطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي. ومما يبعث على القلق استمرار العمل على زيادة القدرة على التخصيب وتخزين اليورانيوم المخصب، بما في ذلك إنتاج معدن اليورانيوم، علاوة على البحث والتطوير في مجال التخصيب الذي لا رجعة فيه. وتفتقر بعض تلك المساعي إلى أي غرض مدني ذي مصداقية مثل تخصيب وتخزين اليورانيوم العالي التخصيب.

تتعلق نقطتي الثانية بالاتجاه المثير للقلق بسبب استمرار إيران في تطوير قدراتها الصاروخية، بما في ذلك النشاط المتعلق بالقذائف التسيارية وعمليات الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. ولا تتسق تلك الأنشطة مع الفقرة ٤ من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ويجب وقفها فورا.

تتعلق نقطتي الثالثة بنقل منظومات المركبات الجوية غير المأهولة من إيران إلى روسيا، الأمر الذي يشكل انتهاكا من جانب روسيا وإيران لأحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). في غضون ذلك تواصل روسيا تكثيف هجماتها على المدنيين والمرافق المدنية في أوكرانيا باستخدام المركبات غير المأهولة. إن الهجمات المتعمدة أو العشوائية على المدنيين والبنية التحتية المدنية محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني وقد تشكل جرائم حرب. وتأسف النرويج لعدم زيارة الأمانة العامة لأوكرانيا بعد للتحقق من الأدلة على عمليات نقل المركبات غير المأهولة.

وتتمثل نقطتي الرابعة والأخيرة في أن النرويج لا تزال تأمل في استعادة خطة العمل الشاملة المشتركة. قال ممثل أنغولا عند اتخاذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) قبل أكثر من سبع سنوات "فشعوب المنطقة تستحق أكثر من ذلك" (S/PV.7488، ص ١١). ولا تزال تلك المقولة صحيحة حتى اليوم.

ونحث إيران على إظهار إرادتها السياسية عن طريق الوفاء بالتزاماتها النووية بموجب الاتفاق، بما في ذلك التعاون الكامل مع الوكالة الدولية لأجل السماح لها بالتحقق من الامتثال. تعدُّ خطة العمل الشاملة المشتركة إنجازا كبيرا في مجال منع الانتشار النووي. كما يتعين علينا إحياء وإعادة بناء الثقة في الاتفاق حتى يتسنى له تحقيق أهدافه. إن التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة سيخدم مصالحنا المشتركة ويحقق الفوائد للشعب الإيراني.

السيدة أغيار باربوزا (البرازيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): بداية، أود أن أشكر السفير فيرغل مايذن على إحاطته وتقريره (انظر S/2022/937) فضلا عن عمله بصفته ميسرا لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). إن عمل الميسّر عنصر محوري في عملية رصد تنفيذ القرار، إلى جانب آلية الأمين العام للإبلاغ وأنشطة الفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة. أود أيضا أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو والسفير غونزاتو على إحاطتيهما.

ترحب البرازيل بتقارير الميسر والأمين العام (S/2022/912) واللجنة المشتركة (انظر S/2022/919) وتحيط علما بالنتائج الواردة فيها. تعرب البرازيل مجددا عن إيمانها بأن المسألة النووية الإيرانية

لا يمكن حلها إلا بالوسائل السلمية والدبلوماسية وفقا للقانون الدولي. ونفهم أن خطة العمل الشاملة المشتركة توفر إطارا مناسبا للحوار بين الأطراف المعنية.

لقد شهدنا على مدى السنوات الأربع الماضية العديد من الإجراءات التي تعرض استدامة خطة العمل للخطر شديد. وقد زادت هذه الإجراءات بشكل كبير من تعقيد مهمة الاتفاق على مسار مشترك نحو استعادة خطة العمل. ويساورنا القلق إزاء تواتر وزيادة الأدلة على نفاد الفرصة لإجراء المفاوضات الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف. ومع ذلك، ما زال يحدونا الأمل في أن يسود الحوار والتفاهم المتبادل وأن تبدي جميع الأطراف المعنية المرونة والروح البناءة اللازمتين لتحقيق ذلك الهدف.

وريثما تختتم المفاوضات الجارية، ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أخرى قد تعرض للخطر إمكانية التوصل إلى اتفاق محتمل وضروري بشأن هذه المسألة. وكما ذكر الأمين العام في تقريره، ينبغي معالجة المسائل التي لا تتصل مباشرة بخطة العمل دون المساس بالمحافظة عليها وعلى إنجازاتها.

تدافع البرازيل عن الدور المحوري الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها السلطة المعترف بها دولياً المسؤولة عن عملية رصد امتثال الدول الأطراف لالتزاماتها بعدم الانتشار المترتبة بموجب معاهدة عدم الانتشار والتحقق منها. وفي هذا الصدد، نأسف لأن ما تضطلع به الوكالة من أنشطة التحقق والرصد فيما يخص الالتزامات المتصلة بالمجال النووي بموجب خطة العمل قد تأثرت بشدة. إن استئناف مثل هذه الأنشطة أمر بالغ الأهمية للنجاح في استعادة الامتثال الكامل لخطة العمل. وبموازاة ذلك، ترحب البرازيل بالجهود التي يبذلها المدير العام للوكالة للحفاظ على قدرة الوكالة على الوفاء بولايتها في تنفيذ الضمانات الشاملة في إيران وتوضيح المسائل المعلقة.

وأخيراً، فيما يتعلق بعمليات النقل المزعومة للمسيّرات من إيران إلى روسيا في انتهاك محتمل للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، تنتظر البرازيل تقييماً مستقلاً لهذه الادعاءات.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نتقدم بالشكر إلى السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام، وإلى السيد سيلفيو غونزاتو، القائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، وإلى السيد فيرغل مايذن، الممثل الدائم لأيرلندا وميسّر مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، على إحاطاتهم. ونود أن ننوه بالجهود التي يبذلها الجانب الأيرلندي لضمان تفعيل الصيغة المنصوص عليها في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

لقد كان اعتماد التقرير نصف السنوي للميسّر (انظر S/2022/937) على أساس توافق الآراء، كما يبدو، خاتمة جديرة بالاهتمام لفترة السنتين التي قضتها أيرلندا في هذا المنصب. وفي الوقت نفسه، نأسف لأن الميسّر لم يشر مباشرة في بيانه إلى السبب الجذري المعروف للجميع للقضايا الراهنة التي تعاني منها خطة العمل الشاملة المشتركة، وهو انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق من جانب واحد وما تلا ذلك من انتهاكات من جانب الولايات المتحدة لأحكامه، بما في ذلك فرض عقوبات أحادية الجانب ضد إيران.

وقد ظهر هذا الخلل الرئيسي أيضاً في التقرير نصف السنوي للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2022/912). ويبدو كما لو أن أفعال الولايات المتحدة وإيران، استناداً إلى التقرير الأخير، تتساوى فعلياً في حجمها. وبشكل عام، يترك التقرير انطباعاً لدى المرء بأن الأمين العام وزملاءنا الغربيين يحاولون الآن، إلى الحد الممكن، إخفاء حقيقة أن واشنطن قد انسحبت من الخطة من جانب واحد في عام ٢٠١٨. وهذا يولّد صورة مشوهة، كما لو أن الاتفاق قد بدأ في الانهيار من تلقاء نفسه أو أن اللوم في هذا المأزق يقع على عاتق طهران – وهذا أمر أكثر سخافة – في المقام الأول. ولنتذكر أننا بحاجة إلى ألا نتكلم عن الإعفاءات من القيود، بل عن الرفع الكامل – على أساس متسق ويمكن التحقق منه – للتدابير التمييزية غير المشروعة التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران، في انتهاك للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وقد يولد تقرير الأمين العام تصوراً مضللاً بأن الإعفاءات وحدها تكفي.

وليست هذه هي المرة الأولى التي نُعرب فيها عن قلقنا إزاء ما يسمى بالتحقيقات المذكورة في التقرير التي أجرتها الأمانة العامة للأمم المتحدة في سياق تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وقد أكدنا مراراً وتكراراً، في رسائلنا وخلال البيانات التي أدلينا بها في جلسات مجلس الأمن، على أن القيام بهذا النوع من الأعمال وكذلك التشجيع على القيام بها من جانب دول معينة، وهو ما شهدناه مؤخراً بما في ذلك في هذا اليوم، يشكل انتهاكاً صارخاً لأحكام مذكرة رئيس مجلس الأمن الواردة في الوثيقة S/2016/44 المؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ التي تحدد صراحة ولاية الأمانة العامة فيما يتعلق بالقرار المذكور أعلاه وميثاق الأمم المتحدة مباشرة، وتحديداً المادة ١٠٠ منه.

وقد قدم الاتحاد الروسي بالفعل تحليلاً قانونياً مفصلاً بشأن هذه المسألة، وينبغي للأمانة العامة للأمم المتحدة ألا ترضخ لضغوط البلدان الغربية وتنتهك ميثاق الأمم المتحدة. ونود أن نشير مرة أخرى إلى أن أي نتائج للتحقيق الزائف في خلية القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) هي لاغية وباطلة، من وجهة نظر قانونية، في حين أن الإشارات إلى أي ممارسة مزعومة في إجراء عمليات التفتيش لا صلة لها بالموضوع. ولا يمكن لتكرار الانتهاكات أن يشكل سابقة. وفي الوقت نفسه، نشير بارتياح إلى أن الأمين العام قد أعرب عن تقييمه لخطة العمل بوصفها الأداة المثلى لتعزيز نظام عدم الانتشار والأمن الإقليمي. ونعتقد اعتقاداً راسخا أيضاً أنه لا يوجد بديل للخطة، ونعتقد أن من الأهمية بمكان، من حيث المبدأ، استعادة الامتثال الكامل لها على وجه السرعة.

لقد أصبحت خطة العمل الشاملة المشتركة حقيقة واقعة بفضل النهج المهني وغير المسيس والبناء للمشاركين في العملية. ولم يكن وضع الخطة عملياً في طبيعته فحسب، بل كان له أيضاً أثر سياسي هام. وقبل سبع سنوات، أظهرت جهودنا المشتركة للعالم أن الدبلوماسية تنجح وأنها تسمح بتحقيق نتائج، في ظل وجود إرادة سياسية، على الرغم من الاختلافات والخلافات القائمة. بيد أن الأحداث اللاحقة جسّدت حقيقة أن الأطراف، للأسف، ليست جميعها على استعداد لتبني روح خطة العمل.

لقد أدت أفعال الولايات المتحدة إلى تقويض أساس الصفقة. وبالنظر إلى طبيعة خطوات واشنطن التي تؤدي إلى نتائج عكسية، فإن جميع التدابير اللاحقة التي اتخذتها طهران كانت مجرد رد فعل على انتهاكات وضغوط الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، لم نر للأسف أي نية من زملائنا الأمريكيين لتخفيف التوترات والعودة إلى خطة العمل. وقد تأججت الشكوك حول صدق التأكيدات بشأن الالتزام بهذا الهدف من خلال التصريحات العلنية التي يسمح المسؤولون الأميركيون لأنفسهم بالإدلاء بها. ولكن يبدو أن استعادة الاتفاق، على وجه التحديد، ليست مدرجة على جدول أعمال الولايات المتحدة.

ونود أن نتطرق بشكل منفصل إلى قضية أخرى لا علاقة لها باستعادة خطة العمل ولكن الزملاء الغربيين يحاولون حشد الدعم لها: وهي عمليات التسليم المزعومة للطائرات المسيرة من قبل إيران إلى روسيا لاستخدامها في أوكرانيا. هذه الادعاءات ملفقة وكاذبة بشكل واضح. فنحن ندرك جيداً أن ممثلي كييف ما زالوا غير قادرين على تزويد طهران بصورة ثنائية بأي وثائق تؤكد استخدام الأفراد العسكريين الروس لطائرات مسيرة من منشأ إيراني. وعلى الرغم من ذلك، تعتقد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أن من الممكن، على أساس افتراءاتهم، محاولة جر الأمانة العامة للأمم المتحدة ودونما أساس إلى هذه المسألة وفرض جزاءات على الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين الإيرانيين والروس على حد سواء. ومن الجدير بالذكر أن التهجم على الاتحاد الروسي وإيران بخصوص الطائرات المسيرة برز إلى الواجهة على وجه التحديد عندما دخلت المفاوضات بموجب صيغة فيينا المرحلة النهائية. وهذا يوضح بشكل صارخ من هو حريص في الواقع على حل الوضع دبلوماسياً، ومن يقوم ببساطة بتسييس النقاش وتقويض خطة العمل باستمرار.

وتواصل روسيا تركيزها المستمر على التعاون في إطار صيغة فيينا لاستعادة خطة العمل على وجه السرعة. كما نشاطر الأمين العام رأيه بأن المسائل التي لا صلة لها بالخطة ينبغي ألا تعوق الحفاظ عليها وتنفيذها. وقد سمعنا من حين لآخر، في الآونة الأخيرة،

تخمينات بأن خطة العمل قد عفا عليها الزمن ولا تمثل توازن المصالح الحالي أو أنها يمكن أن تُستبدل بصفقة أفضل. هذا المنطق متهور وخطير على حد سواء. وأحثّ أعضاء المجلس على أن يأخذوا في الحسبان أنه إذا كانت المحادثات حول استعادة خطة العمل مستمرة منذ ما يقرب من عامين، فكم من الوقت سيستغرق التوصل إلى اتفاق بشأن صفقة مفترضة جديدة؟ وأين هي التأكيدات بأنه يمكن تحقيق ذلك من أصله؟

إن العمل على استعادة حزمة خطة العمل الشاملة المشتركة قد بلغ بالفعل مرحلة النضج، ومن المهم عدم عكس المكاسب.

ولا نرى أي مشاكل لا يمكن التغلب عليها تحول دون استعادة خطة العمل الشاملة المشتركة. بيد أننا نمر بمنعطف حرج ومحفوف بالمخاطر. إن محاولات ممارسة الضغط على إيران، وتصاعد التوترات غير المبررة حول خطة العمل الشاملة المشتركة، والادعاءات البعيدة كل البعد عن الحقيقة التي يتمثل هدفها الوحيد في استفزاز مشاركين آخرين، يمكن أن تقوض تماما احتمالات إحياء الاتفاق. وإذا ساد هذا النوع من السياسة، فسيكون ذلك خروجا محزنا عن المعايير الرفيعة للدبلوماسية التي مكنت ذات مرة من التوصل إلى اتفاق بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة. ونحث الأطراف على التحلي بضبط النفس الاستراتيجي، واتخاذ موقف عملي، والتركيز على التوصل إلى حل توافقي. ونحن مقتنعون بأنه في تلك الحالة، سيتم التوصل إلى حل مقبول للأطراف.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها والأمانة العامة على دورها المهم في دعم تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وأود أيضا أن أشكر السفير مايذن على إحاطته وأشكره هو وفريقه على عملهم بوصفه ميسرا طوال العامين الماضيين. وأخيرا، أود أن أشكر السيد غونزاتو على إحاطته بالنيابة عن منسق اللجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة.

يدرك زملاؤنا أنه في نيسان/أبريل ٢٠٢١ بدأت المفاوضات لإعادة إيران إلى الامتثال الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة والولايات المتحدة إلى الاتفاق. وكما سمعنا، قدم منسق اللجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة صفقتين قابلتين للتطبيق في آذار/مارس وآب/أغسطس كان من شأنهما تحقيق ذلك. رفضت إيران الحزمتين بتقديم مطالب غير مقبولة كانت خارج نطاق خطة العمل الشاملة المشتركة. إن التصعيد النووي الإيراني المستمر يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. واليوم، يزيد إجمالي مخزونها من اليورانيوم المخصب بما لا يقل عن ١٨ مرة على الحدود المسموحة المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة، وتواصل إيران إنتاج اليورانيوم العالي التخصيب، وهو أمر لم يسبق له مثيل بالنسبة لدولة لا تمتلك برنامج للأسلحة النووية. وليس لأعمالها النووية أي مبرر مدني ذي مصداقية.

فقد تقلص الوقت الذي قد تستغرقه إيران لتجاوز العتبة النووية إلى بضعة أسابيع، كما أن الوقت الضروري لتنتج إيران المواد الانشطارية لإنتاج أسلحة نووية متعددة يقل. وتختبر إيران تكنولوجيا تطبق مباشرة في صنع قذائف تسارية متوسطة المدى وعابرة للقارات قادرة على حمل حمولة نووية. إن سلوك إيران في المنطقة وفي الداخل ينم عن زيف ادعاءاتها بأنها جهة فاعلة دولية مسؤولة. وكما يؤكد تقرير الأمين العام (S/2022/912)، واصلت إيران توفير منظومات الأسلحة المتزايدة التعقيد لجهات من غير الدول، بما في ذلك الحوثيون. وهي تقدم الدعم للحرب العدوانية التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا بمركبات جوية بدون طيار تستخدمها روسيا لاستهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية، كما فعلت مرة أخرى اليوم ضد كييف. وترد إيران على الاحتجاجات الداخلية بأكثر الطرق وحشية. هذا السلوك يجعل إحراز تقدم بشأن إبرام اتفاق نووي أكثر صعوبة.

ستحاول إيران وروسيا جعلنا نعتقد أن المخاوف التي أعربت عنها اليوم هي جزء من حملة غربية لتقويض الحكومة الإيرانية. هذا ببساطة غير صحيح. يجب أن تمثل أعمال إيران مصدر قلق عميق لنا جميعا. وفي عام شهد احتداما للخطاب النووي، بمن في ذلك من أحد الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس،فإن تركيز المجلس على برنامج إيران النووي أكثر أهمية الآن منه في أي وقت مضى. وفي الأشهر المقبلة، سيكون لزاما علينا أن نكفل عدم قدرة إيران على تطوير سلاح نووي.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو والسفيرين غونزاتو ومايذن على إحاطاتهم بشأن تقريريهما بشأن القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). كما أرحب بمشاركة ممثلي جمهورية إيران الإسلامية وألمانيا في هذه الجلسة.

يشكل نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية على الصعيد الدولي الضمان الأساسي ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وتشكل خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) إنجازات وآليات متعددة الأطراف حاسمة في ذلك الصدد. ولذلك، من المثير للقلق أن تعقد جلسة الإحاطة هذه مرة أخرى على خلفية عدم الاتفاق وفشل الأطراف في العودة إلى التنفيذ الكامل للخطة والقرار.

وتشيد كينيا بالجهود العديدة والالتزامات الدبلوماسية لكفالة الحوار والتعاون بين جميع الدول المشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة. ونكرر أيضا دعوة الأمين العام إيران والولايات المتحدة إلى إجراء حوار مفتوح وإبداء المرونة اللازمة للتوصل إلى حل توافقي بشأن آخر المسائل المتبقية وضمان إجراء المفاوضات بحسن نية ومن دون تأخير لا مبرر له. ونعتقد أن التوصل إلى نتيجة ناجحة لن يكفل الطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي فحسب، بل سيعيد أيضا الثقة في قدرة هذه الخطط على الإسهام في جهود عدم الانتشار ونزع السلاح تمشيا مع المعاهدات والصكوك الدولية ذات الصلة. ومن شأن التوصل إلى نتيجة إيجابية أن يضمن أيضا التفعيل الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة، وبالتالي تعزيز الأمن الإقليمي، وإعادة بناء الثقة، ومعالجة القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك للأطراف. ونرى أنه يلزم تحقيق ثلاثة جوانب على سبيل الأولوية.

أولا، يجب وضع خريطة طريق واضحة وعملية للعودة إلى الامتثال الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وضمان تنفيذهما. ونلاحظ التقدم المشار إليه خلال هذه الجلسة وكذلك التحديات الناشئة أمام تحقيق ذلك.

ثانيا، يجب أن تكون هناك معايير لضمان تقيد الأطراف المعنية بالتزاماتها، بما في ذلك رفع الجزاءات الإضافية ووقف جميع التدابير والانتهاكات التي يتعذر الرجوع عنها والتي تستهدف الانتقام، بما في ذلك تركيب أجهزة الطرد المركزية وتخصيب اليورانيوم، التي تنتهك المعايير والإجراءات المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة وفي المعاهدات الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار التي وقعت عليها الأطراف.

ثالثا، يجب حماية المعدات وأعمال التحقق والرصد المهمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويجب أن يستمر عمل الوكالة بدون عوائق في الميدان. ونشجع جمهورية إيران الإسلامية على تنفيذ اتفاق الضمانات وتدابير الشفافية والتنفيذ الطوعية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على النحو المتفق عليه في الخطة. ويشمل ذلك امتلاك إيران لزمام الخطة وتعزيز التزاماتها بأحكامها.

وتؤكد كينيا من جديد تقديرها للدور الحاسم الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في السلامة النووية على الصعيد العالمي وتقديم الدعم للدول الأعضاء في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في مجالات العلوم والتكنولوجيا وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التصدي للتحديات المناخية والبيئية. وبلدي يشهد على ذلك. وفي ذلك الصدد، نشير إلى أن الجهود السياسية والدبلوماسية التي بذلت لوضع خطة العمل الشاملة المشتركة كانت تستهدف كفالة التنمية الاقتصادية والتكنولوجية لإيران في مجال الأنشطة النووية السلمية، من بين جملة أهداف أخرى.

ولذلك، فإننا ندعو مجلس الأمن إلى أن تقترن إجراءاته بشأن برنامج عدم الانتشار بتشجيع الجهود الرامية إلى تعزيز التطبيق السلمي للتكنولوجيا النووية في مشاريع التنمية الصناعية لتحقيق منافع ملموسة للشعب الإيراني وتحقيق استقرار سياسي واقتصادي شامل في المنطقة دون الإقليمية.

ونشيد أيضاً بالدور الهام الذي تضطلع به اللجنة المشتركة في ضمان معالجة الخلافات السياسية والتقنية، بما في ذلك ضمان التمسك بمبادئ النزاهة والشفافية وبناء الثقة في المسائل المتعلقة بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بما فيها استمرار التجارة مع جمهورية إيران الإسلامية والتحويلات ذات الصلة في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة.

وفي الختام، أود أن أهنئ السفير مايذن وفريقه على النهج التشاوري الذي اتبعته أيرلندا والتيسير البارع لهذه الصيغة الفرعية خلال العامين الماضيين.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الهند.

اسمحوا لي أن أبدأ بشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على عرض التقرير الرابع عشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2022/912). كما أعرب عن تقديري العميق للسفير فيرغل مايذن وأهنئ أيرلندا على قيادتها كميسرة مجلس الأمن لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). كما أشكر السيد سيلفيو غونزاتو، القائم بالأعمال بالنيابة وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة هنا في نيويورك، على إحاطته.

تؤيد الهند التنفيذ الكامل والفعال للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وخطة العمل الشاملة المشتركة. ونشجع الأطراف المعنية على مواصلة الحوار والدبلوماسية من أجل التوصل إلى حل مبكر للخلافات والعودة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل. وتقدر الهند أيضا الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتنفيذ ولاية الوكالة في مجال التحقق والرصد. ونحيط علما بالتقارير الأخيرة للوكالة، التي تم النظر فيها أيضا مؤخرا في اجتماع مجلس محافظي الوكالة. وقد أكدنا أن الطريق إلى الأمام هو إحراز تقدم بشأن المشاركة بين الوكالة وإيران بغية توضيح وحل جميع المسائل غير المحسومة المتعلقة بالضمانات، مما يمكن الوكالة من تقديم ضمان للطابع السلمي الحصري لبرنامج إيران النووي.

وأختتم بياني بالإعراب عن تقديري لفريق القرار ٢٢٣١ التابع للأمانة على التعاون والدعم اللذين قدمهما لوفد بلدي خلال فترة عضويتنا في المجلس.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد جليل ايرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الهند على عقد جلسة اليوم. وأشكر أيضاً مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم.

اليوم، كما كان متوقعا، أعرب أعضاء مجلس الأمن مرة أخرى عن دعمهم لاستئناف العمل بخطة العمل الشاملة المشتركة ودعوا إلى تنفيذها بالكامل باعتبارها مسار العمل الوحيد القابل للتطبيق. ومن الواضح أنه لا يمكن استئناف العمل بهذه الخطة إلا من خلال معالجة الأسباب الجذرية للحالة الراهنة، أي انسحاب الولايات المتحدة من الخطة في ٨ أيار/مايو ٢٠١٨.

ومنذ ذلك الحين، أعادت الولايات المتحدة فرض جميع جزاءاتها القاسية واللاإنسانية ضد إيران، في انتهاك صارخ لالتزاماتها القانونية الصريحة بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وعلاوة على ذلك، واصلت ما تُسمى سياسة الضغط القصوى ضد الشعب الإيراني، والتي كان هدفها تجويع الشعب الإيراني، كما أعلن ذلك وزير خارجية الولايات المتحدة السابق صراحة وبلا خجل. وفي الواقع، استخدمت الولايات المتحدة الجزاءات الاقتصادية كسلاح في سياستها العدائية طويلة الأمد ضد الشعب الإيراني. وعلاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة، بوصفها عضوا دائما في المجلس، أجبرت بوقاحة جميع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة إما على انتهاك القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) أو مواجهة العقاب. وهذا أمر غير مسبوق في تاريخ الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من تغيير إدارة الولايات المتحدة في عام ٢٠٢١، ظلت سياسة الضغط القصوى للبلاد دون تغيير. وعلى الرغم من أن الإدارة الحالية تعترف باستمرار بفشل تلك السياسة، فإنها تواصل تنفيذها على نطاق أوسع وبقسوة. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة (مجموعة الدول الأوروبية الثلاث) تواصل دعم وإنفاذ بشكل كامل هذه الجزاءات والسياسات التي تفرضها الولايات المتحدة. فهي، مثل الولايات المتحدة، تخفق في الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل.

ومع ذلك، لعب وفد الولايات المتحدة اليوم دور الضحية وتصرف كما لو كانت إيران هي التي انسحبت من خطة العمل والمسؤولة عن

الوضع الحالي للخطة. فعليها أن تتوقف عن خداع المجتمع الدولي وأن توقف التضليل. ولا يمكن لمزاعمها التي لا أساس لها ضد إيران أن تغير حقيقة أن الولايات المتحدة وحدها هي المسؤولة عن الوضع الراهن لخطة العمل.

إن امتثال إيران الكامل لجميع التزاماتها المرتبطة بالمجال النووي بموجب خطة العمل، حتى بعد مرور عام على انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق، موثق توثيقا جيدا. وقد تحققت منه الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويتجلى في ١٥ تقريرا متتاليا لمديرها العام.

ومع ذلك، فقد قمنا بالرد على انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل وعدم امتثالها بشكل كبير لالتزاماتها بموجب الاتفاق، بالإضافة إلى انتهاكها الصارخ للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بعد عام واحد فقط من الصبر الاستراتيجي. وفي الوقت نفسه، فإن الإجراءات التي اتخذناها هي بعض التدابير التصحيحية التي تستند إلى حقوقنا، كما هو مذكور بوضوح في الفقرتين ٢٦ و ٢٧ من خطة العمل. وكان هدفنا بسيطا: استعادة بعض التوازن في الالتزامات والفوائد المتبادلة بموجب الاتفاق. وكان ذلك مهما، لأن خطة العمل تستند إلى التزامات إيران المتصلة بالمجال النووي مقابل رفع جميع جزاءات الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي المفروضة على إيران، فضلا عن إزالة جميع العقبات أمام التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي الدولي لإيران.

وفي ضوء ذلك، سأتناول اليوم أربع قضايا: أولا، العملية السياسية الجارية لإحياء خطة العمل، وثانيا، التعاون التقني بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وثالثا، موقفنا من تقرير الأمين العام (S/2022/912)، ورابعا، ردنا على الاتهامات التي وجهها اليوم بعض أعضاء المجلس إلى بلدي.

لقد بدأت محادثات فيينا بإعراب الولايات المتحدة عن استعدادها للعودة إلى خطة العمل والتراجع عن سياسة الضغط القصوى الفاشلة التي تتبعها. وقد أظهرت إيران دائما حسن النية واتخذت نهجا بناء خلال المحادثات. وكانت المفاوضات تسير على ما يرام، ويتم بذل جهود متواصلة. لقد مارس فريق إيران التفاوضي أقصى قدر من المرونة من أجل التوصل إلى اتفاق مقبول للجميع. وتحقيقا لهذه الغاية، قدم فريقنا حلولا مبتكرة للقضايا المتبقية من أجل كسر حالة الجمود. ومع ذلك، أدى نهج الولايات المتحدة غير الواقعي والجامد إلى الحالة الراهنة.

وخلافا للجزم الذي لا أساس له بأن إيران أثارت قضايا لا علاقة لها بخطة العمل، يمكنني أن أؤكد للمجلس أن إيران لم تطرح أي مسائل خارج إطار محادثات فيينا وخطة العمل. فقد قررت الأطراف الأخرى، وخاصة الولايات المتحدة، الانسحاب من طاولة المفاوضات وإرسال رسائل متباينة وغامضة ومتناقضة حول المفاوضات. وبدلا من ذلك، اختارت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة التركيز على ما كانتا تفعلانه على مدى عقود: التدخل في الشؤون الداخلية لإيران، بما في ذلك من خلال دعم الجماعات الإرهابية في محاولاتها الخسيسة لتعريض أمن الشعب الإيراني للخطر. واسمحوا لي أن أوضح – الضغط والتخويف والمواجهة ليست حلولا ولن تؤدي إلى أي نتيجة. فإذا كانت الولايات المتحدة تريد حقا إحياء خطة العمل، يجب عليها الاعتماد على الدبلوماسية فقط.

ومن جانبها، تكرر إيران التزامها بالحوار والدبلوماسية. ونحن مستعدون لاستئناف محادثات فيينا، والعمل بشكل تعاوني للتوصل إلى حل مقبول، وحتى ترتيب اجتماع وزاري في أقرب وقت ممكن لإعلان إحياء خطة العمل.

ويمكن تحقيق ذلك إذا أظهرت الولايات المتحدة إرادة سياسية حقيقية وأبدت استعدادا للعمل من أجل التوصل إلى حل مُرض ووافقت على الامتثال الكامل لالتزاماتها. والكرة الآن في ملعب الولايات المتحدة. ويجب أن تُظهر أنها صادقة وجديرة بالثقة وقادرة على الوفاء بوعودها. لقد حان وقت العمل الآن.

فيما يتعلق بتعاوننا التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يجب أن أشدد على أن المسألة تقع تماما خارج نطاق القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ومع ذلك، وبالنظر إلى أن بعض أعضاء المجلس يسوقون ادعاءات لا أساس لها ويتهمون إيران بعدم الامتثال، أود أن أشدد على

أن جميع أنشطتنا النووية سلمية ومتسقة مع حقوقنا والتزاماتنا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الخاص بنا.

ووفقا للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن برنامج إيران النووي السلمي يخضع لأشد تدابير التحقق والرصد والشفافية فيما يتعلق بالأنشطة النووية صرامة وأكثرها تدخلا، التي تُتخذ في أي بلد على الإطلاق في تاريخ الوكالة. ويواصل بلدي الوفاء بالتزاماته ويتعاون تعاونا كاملا مع الوكالة من أجل الحفاظ على استمرارية معرفتها بأنشطة إيران النووية السلمية. والبيان المشترك الصادر عن الوكالة ومنظمة الطاقة الذرية لإيران في ٥ آذار/مارس ٢٠٢٢ هو أحدث مثال على هذا التعاون.

ولن يتم التراجع عن التدابير التصحيحية الحالية التي تتخذها إيران، بما في ذلك ما يتعلق بمعدات المراقبة خارج اتفاق الضمانات الخاص بها ونظام تحقق قوي، إلا إذا رُفعت الجزاءات غير المشروعة وعولجت المسائل الحالية المتعلقة بالضمانات وأُنهيت. ولا ينبغي أبدا المساس بحياد الوكالة واستقلالها واحترافيتها أو التأثير عليها من جانب أطراف معينة. ونعتبر القرار الذي اتخذه مؤخرا مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية إجراء سياسيا. لقد نهضت إيران بمسؤولياتها بموجب اتفاق الضمانات الخاص بها. ونحن على استعداد للعمل مع الوكالة لحل المسائل المعلقة القائمة المتعلقة بالضمانات. ونأمل أن تسهم زيارة فريق الوكالة إلى طهران إسهاما أكبر في معالجة هذه المسائل.

بينما ترد ملاحظاتنا الكاملة على تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) (S/2022/912) في رسالتي الموجهة إليه المؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ (S/2022/962)، أود أن أدلي ببعض التعليقات.

خلافا لتأكيد الأمانة العامة، يجب أن يشمل نطاق التقرير القرار بكامله، وليس المرفق باء منه فحسب. وهذا ليس تفسير إيران، بل الصياغة الدقيقة للفقرة ٧ من المذكرة S/2016/44 الصادرة عن رئيس المجلس. وعلاوة على ذلك، يغطي التقرير مسائل لا علاقة لها بالقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وبالمثل، فإنه يتجاهل مرة أخرى معالجة السبب الجذري للوضع الحالي المحيط بخطة العمل الشاملة المشتركة، أي انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق. ويلتزم التقرير الصمت بشكل خاص إزاء الخرق الجوهري المنهجي من جانب كل من الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة لالتزاماتها القانونية الصريحة بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وعلاوة على ذلك، من الواضح أن مشاركة الأمانة العامة في ما يسمى بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة للقرار تتجاوز الولاية التي أناطها بها المجلس بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) والمذكرة الرئاسية S/2016/44. ووفقا لهاتين الوثيقتين، ليس للأمانة العامة أي ولاية على الإطلاق بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بخلاف تقديم الدعم الإداري لعمل مجلس الأمن. ولذلك، فإن هذه الأنشطة المتجاوزة للسلطة من جانب الأمانة العامة غير مقبولة وينبغي تجنبها، وتُعتبر أي استنتاجات أو تقييمات محتملة تستند إلى هذه الأنشطة لاغية وباطلة.

ولا بد لي مرة أخرى أن أؤكد من جديد موقفنا الثابت بأن برامج إيران الفضائية وبرامجها للقذائف تقع خارج نطاق واختصاص القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

في الختام، أود أن أتناول الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة بأن إيران نقلت طائرات مسيرة إلى روسيا في انتهاك مزعوم للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

أولا، لقد أُنهي العمل بالقيود المتعلقة بالأسلحة بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. ومنذ ذلك الحين، لم يعد القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) يشمل نقل الأسلحة إلى إيران أو منها.

ثانيا، إن الاحتجاج بالفقرة ٤ (أ) من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ليس له أي أساس قانوني، لأن الأنشطة بموجب تلك الفقرة لا تتطلب موافقة مسبقة من المجلس إلا إذا قررت الدولة المصدرة أن

الأصناف المعنية، بغض النظر عن إدراجها في الوثيقة S/2015/546، يمكن أن تسهم في تطوير منظومات لإيصال الأسلحة النووية. لقد أعلنت إيران رسميا وبعبارات لا لبس فيها أنها لم تنتج أو تورد قط أصناف تجزم بأنها يمكن أن تسهم في تطوير منظومات لإيصال الأسلحة النووية، وأنها لا تنوي إنتاج أو توريد مثل هذه الأصناف. وبناء على ذلك، لم تنقل إيران إلى روسيا أي أصناف مشمولة بالفقرة ٤ (أ) من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وأي ادعاء بعكس ذلك لا أساس له من الصحة وبالتالي، فإنه مرفوض. وتجدر الإشارة أيضا إلى أننا دخلنا بالفعل في محادثات ثنائية مع أوكرانيا لتوضيح سوء التفاهم القائم بشأن الموضوع.

وعلاوة على ذلك، فإن عددا من الطائرات المسيرة التي نقلتها إيران إلى روسيا قبل بدء النزاع الدائر في أوكرانيا، والتي لا تتوافق مع الخصائص التقنية المبينة في الفقرة ٤ (أ) من المرفق باء للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، لم تُنقل لاستخدامها في النزاع الدائر في أوكرانيا. ولذلك، يجب أن تتوقف حملة التضليل والاتهامات التي لا أساس لها الموجهة ضد إيران. ولا تخدم هذه المحاولات أي غرض سوى صرف الانتباه عن نقل الدول الغربية لكميات هائلة من الأسلحة المتطورة المتقدمة إلى أوكرانيا من أجل إطالة أمد النزاع.

أخيرا، نرفض إقامة روابط مصطنعة بين المسائل الإقليمية والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ومع ذلك، وردا على بعض الادعاءات بشأن سياستنا الإقليمية، لا بد لي من التأكيد مجددا على أن سياسة إيران الخارجية تقوم على الاحترام الكامل للقانون الدولي والاحترام المتبادل وحسن الجوار والتعاون والحوار، فضلا عن صون السلام والأمن الإقليميين من خلال المشاركة النشطة لجميع الدول في المنطقة. وكما كان الحال في الماضي، فإننا على استعداد للعمل بصورة نشطة وبناءة مع تلك الدول.

اسمحوا لي أن أكرر مرة أخرى أننا مستعدون لاستئناف محادثات فيينا في أقرب وقت ممكن بلا أي شروط بغية وضع الصيغة النهائية للنص الحالي، مما سيسمح لجميع الأطراف بالعودة إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب الاتفاق.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ألمانيا.

السيدة ليندرتسي (ألمانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أولا أن أشارك الآخرين في شكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم. وأود أيضا أن أشكر أيرلندا على عملها كميسر لمجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) خلال العامين الماضيين. وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديرنا للدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمانة العامة في دعم تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

جدد الأمين العام في تقريره الرابع عشر دعمه لخطة العمل الشاملة المشتركة (S/2022/912). ونتفق تماما على وجوب وقف التصعيد النووي الإيراني وعكس مساره بالوسائل الدبلوماسية. ونأسف لأن إيران رفضت مقترحات توفيقية قابلة للتطبيق في آذار/مارس ومرة أخرى في آب/أغسطس وأوقفت محادثات فيينا. ومما يؤسف له أن احتمالات التوصل إلى حل دبلوماسي مستدام قد تلاشت في الأشهر الأخيرة. وبدلا من ذلك، اختارت إيران مسارا يُضعف بشكل أكبر احتمالات إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة وتنفيذها بالكامل.

ومنذ أن اجتمعنا آخر مرة بهذه الصيغة (انظر S/PV.9085)، لاحظنا أدلة واضحة على دعم إيران السري لحرب روسيا العدوانية الوحشية وغير المبررة ضد أوكرانيا. فقد نقلت إيران مئات الطائرات المسيرة إلى روسيا. وهذا انتهاك مقلق جدا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ونشجع الأمانة العامة على قبول دعوات أوكرانيا المتكررة لفحص الأدلة، تماشيا مع ولايتها.

لقد منحت الطائرات الإيرانية المقاتلة بدون طيار روسيا وسائل إضافية لاستهداف البنية التحتية المدنية وترويع المدنيين الأوكرانيين. وإن التقارير التي تفيد بأن روسيا تحاول الحصول على المزيد من الأسلحة من إيران، بما في ذلك القذائف التسيارية، تثير قلقا عميقا.

وأفاد الأمين العام بأن أجزاء القذائف التي صادرتها المملكة المتحدة في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير تتسق مع القذائف الانسيابية التي سبق أن قيل إنها إيرانية المنشأ. وهذا دليل هام على

إساءة استخدام إيران لبرنامجها للقذائف. إن تطوير إيران لقدراتها في مجال القذائف وعمليات نقلها إلى الدول والجهات الفاعلة غير التابعة للدول يشكل انتهاكا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) ويزعزع استقرار المنطقة. ويقف العراق على الخطوط الأمامية مع إيران، ويستخدم أيضا قذائفه وطائراته بدون طيار ضد جيرانه. كما أن التقارير حول التهديدات الموجهة ضد المملكة العربية السعودية مثيرة للقلق. إن سلوك إيران العدواني في المنطقة غير مقبول.

وتواصل إيران أيضا زيادة تصعيد برنامجها النووي، مما يقوض الجوانب الأساسية للنظام العالمي لعدم الانتشار. ويعد تسريع إيران لإنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة تصل إلى ٦٠ في المائة، بما في ذلك في منشأة فوردو المحصنة تحت الأرض، أمرا غير مسبوق ويفتقر إلى أي مبرر مدني معقول. لقد أصبح برنامج إيران النووي أكثر تقدما من أي وقت مضى وأصبح يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وقد علقت إيران تنفيذها لأنشطة التحقق والرصد المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة. وإذا كانت أنشطة إيران النووية لا تنطوي على مخاطر إطلاقا، فلماذا تستمر إيران في جعل الأمر أكثر صعوبة، إن لم يكن مستحيلا، بالنسبة للوكالة الدولية للطاقة الذرية لتقديم ضمانات بشأن الطابع السلمي المزعوم للبرنامج؟

إن إيران تزيد من تآكل الثقة بعدم معالجة الشواغل المتعلقة بتنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة، المبرم بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونرفض محاولات إيران للتهرب من التزامات الضمانات الواضحة من خلال ربطها بمفاوضات خطة العمل الشاملة المشتركة. إن رفض إيران لمقترحات التسوية الموضوعية، بما في ذلك تخفيف الجزاءات، يزيد الشكوك حول نواياها الحقيقية. وهذا مجرد مثال آخر على أن جمهورية إيران الإسلامية تتصرف ضد المصالح الحيوية لشعبها.

وأود أن أختتم بياني بدعوة حكومة إيران إلى عكس المسار. يجب أن توقف إيران تصعيدها النووي. يجب أن تنهي إيران دعمها للحرب الروسية ضد أوكرانيا. يجب أن توقف إيران الأنشطة الإقليمية المزعزعة للاستقرار، وخاصة نشرها لتكنولوجيا القذائف. كما يجب أن توقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقمع ضد مواطنيها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر عن أخذ الكلمة. أود أن أثير نقطتين يلزم إثارتهما، ولكنني سأتوخى الإيجاز الشديد.

لقد أشار آخرون إلى جميع الإجراءات المختلفة التي تتخذها إيران والتي تؤثر على السلم والأمن الدوليين، ولكني أود أطرح نقطتين. نعلم جميعا أن مطالب إيران غير ذات الصلة هي السبب في عدم العودة إلى الامتثال المتبادل لخطة العمل الشاملة المشتركة. وهذه حقيقة. وقد رفضت جميع المقترحات التوفيقية. وهذه أيضا حقيقة. وأود أن أقول ببساطة إن الكرة ليست في ملعب الولايات المتحدة. بل على العكس، الكرة في ملعب إيران.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.